المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة
بطنطا

تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال

د/ أسماء عبد المنعم سراج
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

د/ منى محمد علي داود
دكتوراه الفلسفة في المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠٢٠

دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال

د/ أسماء عبد المنعم سراج
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

د/ منى محمد علي داود
دكتوراه الفلسفة في المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، واعتمد البحث على استخدام المنهج التحليلي لتوضيح الجهود التي قامت بها الدولة والمؤسسات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر لتشجيع انتشار ريادة الأعمال في المجتمع، والتي تمثلت في إصدار معيار محاسبي خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥، وذلك بما يتوافق مع المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ويتضمن هذا المعيار معالجات مبسطة تساهم في تسهيل إعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

كما اشتملت المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى على الإرشاد المصري رقم ١٠٠٥ الذي يهدف إلى توفير إرشادات وتوجيهات خاصة تتعلق بتطبيق معايير المراجعة المصرية على مراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا الإرشاد مكملاً للإرشادات الموجودة في معايير المراجعة ذات الصلة، كما أنه يضع في حسبانه الاعتبارات الخاصة المتعلقة بمراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى خمسة أقسام رئيسية، حيث تناول القسم الأول مفهوم ريادة الأعمال وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تناول القسم الثاني خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تواجهها، بينما تناول القسم الثالث تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وموقع مصر في المؤشر الدولي لريادة الأعمال، أما القسم الرابع فقد تم تخصيصه لبيان دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم مشروعات ريادة الأعمال،وأخيراً تناول القسم الخامس والأخير خلاصة وتوصيات البحث.

الكلمات الرئيسية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة – معايير المحاسبة والمراجعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة– ريادة الأعمال.

Abstract

This research aims to study and analyze the role of Egyptian accounting and auditing standards in supporting small and medium enterprises in Egypt, and the research relied on the use of an analytical approach to clarify the efforts made by the state and the institutions responsible for organizing the accounting and auditing profession in Egypt to encourage the spread of entrepreneurship in society, which was represented in Issuing a special accounting standard for small and medium enterprises within the Egyptian Accounting Standards issued by Minister of Investment Decision No. 110 of 2015, in line with the international standard for the financial report for small and medium enterprises issued by the International Accounting Standards Board . This standard includes simplified processors contribute to facilitate the preparation of financial reports for small and medium-sized enterprises.

Also ,The Egyptian standards for auditing, limited examination, and other verification tasks included Egyptian guidance No.1005, which aims to provide special instructions and directives related to the application of Egyptian auditing standards to reviewing small and medium enterprises and Special considerations related to auditing of small and medium enterprises

To achieve the goal of the research, it was divided into five main sections, where the first section dealt with the concept of entrepreneurship and the definition of small and medium enterprises, and the second section dealt with the characteristics and advantages of small and medium projects and the obstacles they face, while the third section dealt with the experience of small and medium enterprises in Egypt and Egypt's position in the international index For entrepreneurship, the fourth section was devoted to clarifying the role of Egyptian accounting and auditing standards in supporting entrepreneurial projects, and finally the fifth and final section dealt with the conclusion and recommendations of the research.

Keywords: Small and medium enterprises, Accounting & Auditing Standards for SMEs , Entrepreneurship .

مقدمة :

تلعب ريادة الأعمال دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من مشكلة البطالة، وذلك من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد القومي، وزيادة قدرته التنافسية محلياً ودولياً. وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي، حيث أنها تمثل نسبة لا تقل عن ٨٠% من إجمالي عدد المشروعات العاملة بالنسبة لغالبية دول العالم، كما تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد المصري حيث أنها تمثل حوالي٩٠% من عدد المؤسسات، كما تساهم في استغلال رؤوس الأموال المتاحة، وتحسين الإنتاجية، وتغطية الطلب المحلي، وتنمية الصادرات والحد من الواردات، بالإضافة إلى دورها في تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي، والحد من تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية.

وقد برزت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد أقوى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم ، وحظيت هذه المشروعات باهتمام المؤسسات التمويلية الدولية باعتبارها من أهم وسائل الإصلاح الاقتصادي التي تساهم في علاج آثار عمليات الخصخصة ، وقد شهدت العديد من الدول المتقدمة ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي طفرة في هذه المشروعات ، كما اهتمت العديد من الدول النامية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها الهند وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة ، نظراً لما تقوم به هذه المشروعات من دور هام في تنمية الاقتصاد القومي وخلق فرص العمل ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

مشكلة البحث :

تهتم غالبية الدول المعاصرة بتطوير اقتصادها واستحداث آفاق جديدة للتنمية يمكن من خلالها مواجهة المشاكل المزمنة للمجتمعات ومن أهمها البطالة والفقر ، و تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمميزات التي تؤهلها لأداء دور متميز في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعتبر وسيلة هامة لتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، كما تتميز هذه المشروعات بالقدرة على تحديد احتياجات السوق وتوفيرها من خلال اعتمادها على الإبداع والابتكار في تطوير منتجات وخدمات جديدة تتسم بالجودة والقدرة على المنافسة.

كما تغطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية (صناعية ،تجارية، خدمية ، مقاولات) مما يجعلها قادرة على دفع عجلة الاقتصاد القومي خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي ، ويرجع ذلك إلى ما تتمتع به هذه المشروعات من مرونة تمكنها من إعادة رسم استراتيجياتها وهيكلة أنشطتها بما يتلاءم مع التحديات والأزمات العالمية . وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في التوظيف وخلق فرص العمل ، حيث تشير التقديرات إلى أنها تقوم بتوفير حوالي٧٠% من فرص العمل ، وتنتج حوالي ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي على المستوى العالمي(et al.,2010Haltiwanger ؛ راشد ،٢٠١٨) ، كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً هاماً في توفير السلع والخدمات للأسواق المحلية بأسعار تناسب

محدودي الدخل ، وتساهم بشكل محوري في الحد من تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية ، ولها كذلك القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن (الحداد ،٢٠١٨) .

وتستهدف إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة رئيسية لزيادة الناتج القومي ، وخلق فرص عمل ، وزيادة الصادرات ، وجذب الاستثمارات المطلوبة في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية ، مع منح الأولوية للمرأة والشباب لتكون هذه المشروعات نواة لمشروعات كبرى ترتبط بسلاسل الإمداد العالمية لتلبية متطلبات السوق وتحفيز النمو الاقتصادي ، والمساهمة في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة (إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦/٢٠٢٠)

وقد توصلت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Arvin,2013; Syed,2018) إلى أهمية مشروعات ريادة الأعمال بشكل عام كأحد الحلول الأساسية لمشكلة البطالة ، كما أكدت دراسة (Syed,2018)على أهمية مشروعات ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات بشكل خاص ، حيث أنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق عائد أعلى على الاستثمارات مقارنة بالعائد على الاستثمار في المشروعات التقليدية التي لا تعتمد على الابتكار .

كما تناولت العديد من الدراسات (شحاته ،٢٠١٨ Ijeoma & Onuoha,2018 ; Abosede et al.,2018 ;) تحليل أثر تبني فلسفة ريادة الأعمال على أداء منظمات الأعمال وخاصة البنوك والقطاع المصرفي ، وتوصلت هذه الدراسات إلى أن تطبيق مفهوم ريادة الأعمال بأبعادها الرئيسية القائمة على الإبداع والابتكار وروح المبادرة وتحمل المخاطر له أثر إيجابي على أداء هذه المنظمات ويساهم في زيادة ربحيتها ، كما توصلت دراسة (Munyoro et al.,2017) إلى وجود أثر إيجابي لتبني فلسفة ريادة الأعمال على استدامة العمليات في المنظمات غير الحكومية ، لذلك أوصت هذه الدراسات بضرورة تعزيز ودعم انتشار ثقافة ريادة الأعمال ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لذلك .

كما تناولت دراسة (Yusuf & Albanawi,2016) أهمية ريادة الأعمال كأحد العوامل المؤثرة في اقتصاديات الدول ، ومنها المملكة العربية السعودية . كما أشارت دراستي (Kim & Ryu,2017 ; Yunis et al.,2017) إلى أهمية ريادة الأعمال و إلى أهمية الابتكار والتطور التكنولوجي في نظم المعلومات والاتصال واللذان يمثلان موارد استراتيجية تضمن توافر ميزة تنافسية مستدامة لمنشآت الأعمال.

كما أشارت العديد من الدراسات (Alain,2013 et al.,2016 ; Vijayan ,2015 ; Kamariah et al.,2015 ;Badariah etal.,2016 ;Abd Latif ؛ الشريف ،٢٠١٨) إلى أهمية نشر ثقافة ريادة الأعمال ودمجها في مناهج التعليم ، وخاصة في مرحلة التعليم الجامعي ، بهدف اكتشاف مواهب الشباب وتنمية قدراتهم ، وإعدادهم بشكل جيد ليكونوا رواداً للأعمال في المستقبل ، وذلك تماشياً مع الاتجاه العالمي حالياً نحو تطبيق نظم تعليمية حديثة تسعى إلى تحقيق التنمية بالاعتماد على اقتصاد المعرفة ، وذلك عن طريق دعم الأفكار

الإبداعية الخلاقة ، وتوفير فرص عمل بعيداً عن الوظائف التقليدية ، مما يساهم في علاج مشكلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي ونهضة المجتمع .

وبناءً على ما سبق ، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي :

- ما هو طبيعة الدور الذي تساهم به معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع مشروعات ريادة الأعمال في مصر ؟

هدف البحث :

تمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في دراسة وتحليل إلى أي مدى ساهمت معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في توفير المساعدة والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد القومي ، حيث أن اهتمام الدولة والمنظمات المهنية بإصدار معيار محاسبي متخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، وكذلك إرشادات مهنية تتعلق بمراجعة هذه المشروعات تعكس مدى أهمية هذه المشروعات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، وتمثل مساهمة فعالة وجوهرية في تشجيع إقامة هذه المشروعات ونشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع .

أهمية البحث :

تناول هذا البحث موضوع هام وحيوي ويمثل أحد الدعائم الهامة لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتنبع أهمية البحث من أهمية متغيراته التي تتمثل في ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لما لهما من دور إيجابي وفعال في الارتقاء باقتصاديات الدول ، لذلك يهتم هذا البحث بتحليل مساهمة معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ، وتهيئة البيئة المناسبة لتشجيع ريادة الأعمال .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على استخدام المنهج التحليلي ، ويقوم هذا المنهج على أساس تفسير الوضع القائم في مجتمع الدراسة ، وتحديد خصائص المشكلة أو الظاهرة محل البحث ووصف طبيعتها ، وتحليل أسبابها واتجاهاتها وطبيعة العلاقة بين متغيراتها ، والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع ، واستخلاص النتائج والتوصيات المقترحة لحلها .

خطة البحث :

لتحقيق هدف هذا البحث ، تم تقسيمه إلى خمسة أقسام كما يلي :

القسم الأول : مفهوم ريادة الأعمال وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
القسم الثاني : خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تواجهها .
القسم الثالث : تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وموقعها في المؤشر الدولي لريادة الأعمال .

القسم الرابع : دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم مشروعات ريادة الأعمال .
القسم الخامس : خلاصة وتوصيات البحث .
وسوف يتم تناول كل قسم منها بالتفصيل كما يلي :

القسم الأول : مفهوم ريادة الأعمال وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

مفهوم ريادة الأعمال :

توجد العديد من التعريفات لمفهوم ريادة الأعمال ، فقد أشار قاموس أوكسفورد الإنجليزي إلى أن ريادة الأعمال بشكل عام هي " السعي إلى تحقيق الأرباح عن طريق المبادرة وتحمل المخاطر " ، كما أوضحت دراسة (Kauranen & Kraus,2009) أن مصطلح ريادة الأعمال يرمز إلى " فلسفة إدارية جديدة تعزز المرونة الإستراتيجية والإبداع المستمر في منظمات الأعمال ، لذلك فإن هذه الفلسفة قابلة للتطبيق على كافة المنشآت بمختلف أحجامها سواء الصغيرة أو الكبيرة " ، وأضافت نفس الدراسة أن ريادة الأعمال لا تقتصر فقط على إنشاء المشروعات الجديدة فحسب ، وإنما يمكن الاستفادة منها في تطوير منتجات وخدمات جديدة ، وتطبيق استراتيجيات وتقنيات مبتكرة لتطوير أنشطة المنشآت القائمة بالفعل.

وأشارت دراسة (Aidin & Akbar,2014) إلى أن ريادة الأعمال هي " عملية إنشاء واستغلال الفرص ، وتقوم بشكل أساسي على الإبداع والابتكار وتحمل المخاطر ، كما أنها تتطلب القدرة على إنشاء أو تصور شئ جديد ، سواء تقديم منتج جديد أو فتح أسواق جديدة ، أو تطبيق تقنيات جديدة في الإنتاج ، أوضع تصور لهيكل تنظيمي جديد " .

ويرى (Prange & Pinho,2017) أن ريادة الأعمال هي مصطلح يستخدم لوصف السلوك الريادي داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، ويعرفها بأنها " مجموعة من الخصائص التي تتعلق بإنشاء الأعمال والتخطيط لها وتنظيمها ، وتحمل المخاطر والإبداع في أداء هذه الأعمال " ، وقد أشارت دراسة (Ijeoma & Onuoha,2018) إلى أن مفهوم ريادة الأعمال يختلف من دولة لأخرى تبعاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها ، فمن منظور الدول المتقدمة فإن مفهوم ريادة الأعمال مرتبط بالإبداع والابتكار ، أما في الدول النامية نجد أنه مرتبط بدرجة أكبر بروح المبادرة وتحمل المخاطر لإنشاء مشروعات جديدة تساهم في تحقيق أهداف التنمية .

كما عرفت دراسة(Simon,2017)ريادة الأعمال بأنها " التوظيف الذاتي لعوامل الإنتاج المختلفة وتحمل المخاطر لإنتاج سلعة أو خدمة يوجد عليها طلب في السوق المحلي أو العالمي " ، وكذلك عرفتها دراسة (الحداد ،٢٠١٨) بأنها " إنشاء مشروعات صغيرة أو متوسطة برأس مال محدود ، بناءً على أفكار تتسم بالإبداع ، ويجب أن يتسم رواد الأعمال أصحاب هذه المشروعات بالموهبة الشخصية والمهارة والقدرة على اكتشاف الفرص وتحويلها إلى مشروعات ناجحة قادرة على تحقيق الأرباح والنمو ، مع تحمل المخاطر المصاحبة لهذه المشروعات في ظل ظروف عدم التأكد" .

وأضافت بعض الدراسات ومنها (Lubis,2017; Mokaya,2012) أن المنظمات تحتاج إلى الحفاظ على ميزة تنافسية من خلال الابتكار والتطوير المستمر في عملياتها وفي المنتجات والخدمات التي تقدمها ، لذلك فإن فلسفة ريادة الأعمال القائمة على الابتكار والإبداع وتحمل المخاطرة من شأنها مساعدة منشآت الأعمال حتى تظل قادرة على المنافسة .

كما أشارت دراسة (شحاته ،٢٠١٨) إلى أن جوهر ريادة الأعمال هو خلق القيمة من الفرص المتاحة ، وأن السلوك الريادي القائم على الابتكار والمبادرة وتحمل المخاطر هو عامل نجاح حاسم للحفاظ على المزايا التنافسية لمنشآت الأعمال . وأوضحت نفس الدراسة أن تطبيق مفهوم ريادة الأعمال بأبعادها القائمة على الابتكار والمبادرة وتحمل المخاطر لها أثر إيجابي على أداء منشآت الأعمال على المدى الطويل ، وأنها لا تؤدي فقط إلى تطوير المنتجات والخدمات ، وإنما تمتد لتطوير العمليات وسلاسل القيمة ونماذج الأعمال وجميع وظائف الإدارة .

واتفقت العديد من الدراسات (صالح ،٢٠١٨ ؛ راشد،٢٠١٨ ؛ الحداد،٢٠١٨) على أن مشروعات ريادة الأعمال تتميز بعدة سمات رئيسية تميزها عن غيرها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وهي :

١- الإبداع و الابتكار ، وتحويل الأفكار الجديدة إلى منتجات مربحة .
٢- تحمل مخاطر مرتفعة .
٣- روح المبادرة والسعي المستمر لتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص المتاحة .
٤- النمو وتحقيق دخل مرتفع خلال فترة زمنية قصيرة .

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

توجد عدة تعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعايير والأسس التي يتم من خلالها تصنيف هذه المشروعات ، والتي تختلف من دولة لأخرى ، ومن أهمها عدد العاملين ، وحجم المبيعات ، وحجم رأس المال المستثمر ، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة (الحداد ،٢٠١٨ ؛ صالح ،٢٠١٨) ، ومن أهم هذه التعريفات :

أولاً : تعريف الأمم المتحدة : حيث تعتبر أن المشروعات الصغيرة توظف ما بين ١٥- ١٩ عامل ، بينما توظف المشروعات المتوسطة مابين ٢٠- ٩٩ عامل ، أما المشروعات الكبيرة فإنها تقوم بتوظيف ١٠٠ عامل أو أكثر .

ثانياً : تعريف اللجنة الأوروبية : حيث تعتبر أن المشروعات الصغيرة توظف ما بين ١- ٩ عمال ، بينما توظف المشروعات المتوسطة مابين ١٠- ٤٩ عامل ، أما المشروعات الكبيرة فإنها تقوم بتوظيف ٥٠ عامل أو أكثر .

وبالرغم من تعدد هذه التعريفات إلا أنها تجتمع على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات يعمل بها عدد محدود من العمال، وتكون عادةً في شكل منشآت فردية أو مشروعات عائلية ذات

حجم صغير،و يتم إنشاءها برأس مال محدود، وتختلف تبعاً للقطاع الذي تعمل به وترتبط بالهدف الذي أنشئت من أجله .

وطبقاً لقانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤ تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ، ولا يتجاوز عدد العاملين بها ٥٠ عاملاً " ، ووفقاً لتعريف البنك المركزي المصري تعد الشركات أو المنشآت صغيرة أو متوسطة متى توافر فيها الشرطان الآتيان :

(أ) ألا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها سنوياً عن مليون جنيه مصرياً، و ألا يزيد عن عشرين مليون جنيهاً مصرياً.

(ب) ألا يقل رأسمالها المدفوع عن مائتين وخمسين ألف جنيهاً مصرياً ، ولا يزيد عن خمسة ملايين جنيهاً مصرياً.

وقد تم إجراء تعديلات أخرى بواسطة البنك المركزي المصري على تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في ديسمبر ٢٠١٥ كما يلي :

<table>
<tr><th rowspan="2">الشركات والمنشآت</th><th colspan="2">القائمة</th><th colspan="2">الجديدة (حديثة التأسيس)</th></tr>
<tr><th>حجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية)</th><th>حجم العمالة</th><th>رأس المال المدفوع</th><th>حجم العمالة</th></tr>
<tr><td>متناهية الصغر</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>الصغيرة جداً</td><td>أقل من مليون جنيه</td><td>أقل من ١٠ أفراد</td><td>أقل من ٥٠ ألف جنيه</td><td>أقل من ١٠ أفراد</td></tr>
<tr><td>الصغيرة</td><td>من ١٠ مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه</td><td rowspan="2">أقل من ٢٠٠ فرد</td><td>من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و٣ مليون جنيه لغير الصناعية</td><td rowspan="2">أقل من ٢٠٠ فرد</td></tr>
<tr><td>المتوسطة</td><td>من ٢٠ مليون إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه</td><td>من ٥ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ومن ٣ إلى ٥ مليون لغير الصناعية</td></tr>
</table>

المصدر : (البنك المركزي المصري – التقارير السنوية ٢٠١٥/٢٠١٦)

وفي فبراير ٢٠١٧ أصدر البنك المركزي المصري القرار رقم ٤٠٨ بشأن تعديل تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ليصبح كما يلي :

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
متناهية الصغر	حجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية)	حجم العمالة	رأس المال المدفوع	حجم العمالة
الصغيرة جداً	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من ١٠ أفراد
الصغيرة	من ١٠ مليون إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و٣ مليون جنيه لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ فرد
المتوسطة	من ٥٠ مليون حتى ٢٠٠ مليون جنيه		من ٥ مليون جنيه إلى ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعية	

المصدر : (البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٦ ، ٢٠١٧)

وبذلك توسع البنك المركزي في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص حجم الأعمال أو المبيعات من مليون إلى ٥٠ مليون جنيه، وفيما يخص رأس المال المدفوع من ٢٥٠ ألف إلى ٥ مليون جنيه ، وحجم المبيعات من أقل من مليون إلى ٢٠٠ مليون جنيه ، وذلك لتوسيع حجم التعامل و إتاحة الفرصة أمام الشركات للاستفادة من هذه المبادرة .

كما قام البنك المركزي المصري بالسماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة (حجم مبيعات أقل من ١٠ مليون جنيه مصري) بحد أقصى عامين من تاريخ المنح دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات ، وذلك في ظل عمل معظمها في القطاع غير الرسمي ، ولإتاحة فترة كافية لتأهيلها تدريجياً لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة. وذلك مع مراعاة أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك الضوابط المناسبة التي تتماشى مع تمويل هذه النوعية من الشركات بما يكفل التحقق من سلامة الموقف المالي للعملاء .

القسم الثاني : خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تواجهها :

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المشروعات (صالح ،٢٠١٨ ؛ شحاته ،٢٠١٨) ، ومن أهم هذه الخصائص :

١- أن هذه المشروعات تتوفر لديها القدرة على الانتشار الجغرافي ، بحيث تتواجد في الأماكن التي تمتلك فيها ميزة نسبية ، فالمشروع يقدم خدماته في المكان الذي يجد فيه طلباً على منتجاته، ويعتمد في تسويق منتجاته على الاتصالات الشخصية مع العملاء .

٢- الهيكل التنظيمي لهذه المشروعات عادةً ما يكون بسيط ومحدود ولا تحتاج إلى مستويات إدارية متعددة ، لأن هذه المشروعات غالباً ما تكون منشآت فردية مملوكة لشخص واحد أو شركات أشخاص مملوكة للعاملين بها.

٣- رأس المال والموارد المتاحة لهذه المشروعات عادةً ما تكون محدودة وتعتمد على ما يوفره أصحابها ، بالإضافة إلى انخفاض الأجور والتكاليف بعكس المشروعات الكبيرة.

٤- انخفاض الطاقة الإنتاجية ، حيث تعتمد هذه المشروعات غالباً على تلبية الطلبيات المباشرة ، مما يساهم بالتالي في تخفيض تكاليف التخزين والتسويق .

٥- تتسم غالبية هذه المشروعات بالعمالة الكثيفة والاعتماد المحدود على التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج، وذلك بما يتوافق مع ظروف وإمكانيات الدول النامية .

٦- الاعتماد على الخامات المحلية المتوفرة لانخفاض أسعارها وتوافرها في السوق المحلي ، مع عدم توافر الموارد المالية الكافية لدى هذه المشروعات لاستيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج من الخارج إلا في حالات قليلة .

٧- تتطلب بعض هذه المشروعات ضرورة توافر مهارات خاصة لدى العاملين بها ، مثل الصناعات الحرفية واليدوية ، التي يجب أن توفر منتجات ذات نوعيات وأشكال مختلفة لإرضاء أذواق المستهلكين

كما تتعدد المنافع و المزايا المحققة من إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن أهمها (صالح ،٢٠١٨) :

١- خلق فرص عمل جديدة : فهي ولا شك مشروعات كثيفة العمالة تساهم في إيجاد فرص عمل في ظل ارتفاع معدلات البطالة محلياً وعالمياً . وفي كثير من دول العالم توفر من ٤٠٪ إلى ٨٠٪ من فرص العمل ، وتساعد على الحد من البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية .

٢- تساهم في زيادة الدخل والناتج القومي بما تقدمه من إنتاج وقيمة مضافة ، كما أنها تساعد في الاستفادة من الموارد والخامات المحلية والحد من الاستيراد إن كانت منتجاتها بديلاً لمنتجات أجنبية ، وتساعد أيضاً في هذه الحالة في دعم ميزان المدفوعات وتوفير العملة الأجنبية .

٣- تؤدي إلى تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية والاستفادة من الموارد البشرية ، كما تساعد في الحد من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة بما توفره من دخول وسلع استهلاكية وإنتاجية في بعض الحالات .

٤- تساهم المنافسة بينها وبين المشروعات الكبرى إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا المتطورة بما يحدث تطوراً وتحديثاً في المجتمع ككل.

وعلى الرغم من جميع هذه المميزات والمنافع المحققة منها، تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات والصعوبات التي تشكل عقبة في طريق إنشاءها واستمرارها ، وتختلف طبيعة هذه التحديات طبقاً لظروف كل دولة ولطبيعة كل نشاط ، ومن أهم هذه التحديات (راشد ،٢٠١٨؛ الحداد،٢٠١٨) :

١- صعوبة توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً للمخاطر المصاحبة لها ، مما يترتب عليه صعوبة شروط الاقتراض وارتفاع حجم الضمانات المطلوبة مقابل هذا التمويل ،مع عدم توافر آليات كافية ومتطورة لإجراء المعاملات البنكية وتحويل الأموال عبر الإنترنت بصورة أسرع وبطريقة موثوق بها .

٢- ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج تؤدي إلى انخفاض أرباح هذه المشروعات ويضعف من موقفها التنافسي ، وخاصة المشروعات الحاصلة على قروض بالعملة الأجنبية .

٣- الروتين والبيروقراطية التي تمثل عائقاً أمام البدء في إنشاء المشروعات الجديدة ، وتعدد جهات الرقابة والإشراف عليها ومنها (البنوك – جهاز المشروعات الصغيرة (الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقاً) – وزارة التجارة والصناعة – وزارة التنمية المحلية – الشئون الاجتماعية – الصحة والتموين) وذلك حسب نوع المشروع.

٤- الصعوبات التسويقية التي تواجه المنتجات أو الخدمات نتيجة عدم ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل التوريد للمشروعات الكبرى على المستوى المحلي والعالمي .

٥- ضعف الصادرات نتيجة انخفاض جودة بعض المنتجات ، وعدم توافر آليات الرقابة على الجودة ، ونقص الوعي بمواصفات الجودة العالمية .

٦- المنافسة التي تواجهها هذه المشروعات من المنتجات المستوردة أو منتجات الشركات الكبرى التي تتمتع بالشهرة والاستحواذ على السوق وولاء العملاء ، نتيجة قدرتها على تقديم منتجات بجودة مرتفعة وسعر مناسب بسبب تحقيقها لوفورات الحجم .

٧- ضعف الموارد المتاحة يؤدي إلى عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواكبة المستجدات المستمرة في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج الحديثة .

٨- ارتفاع المخاطرة واحتمال خسارة رأس المال المستثمر ، حيث تشير الإحصائيات العالمية إلى أن نسبة فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى ٣٥% خلال أول عامين وتزيد إلى ٥٤% خلال الأربعة أعوام الأولى من عمر المشروع .

٩- ضعف الثقافة المجتمعية التي تدعم الاتجاه للعمل الحر وتشجيع الإبداع والابتكار والرغبة في تحمل المخاطرة ، حيث مازال المجتمع يتجه لتفضيل الوظائف الحكومية التي يعتبر أنها توفر الأمان والاستقرار .

١٠- عدم توافر بيانات كافية لمساعدة رواد الأعمال في تحديد احتياجات السوق واتجاهاته ، ونوعية المشروعات المطلوبة وأولويات تنفيذها وغياب دراسات الجدوى السليمة.

١١- ضعف ومحدودية المهارات الفنية المتخصصة لدى أصحاب المشروعات الجديدة وافتقارهم إلى المهارات الأساسية في المحاسبة والإدارة والتسويق ، وبالتالي الحاجة إلى توافر الخدمات الاستشارية وتنمية مهاراتهم في التخطيط .

القسم الثالث : تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وموقعها في المؤشر الدولي لريادة الأعمال :

يرجع الاهتمام بالصناعات أو المشروعات الصغيرة بداية إلى البنك الصناعي في عام ١٩٤٨، والذي أنشأ إدارة متخصصة للمشروعات الصغيرة والحرفيين بهدف معاونة الحرفيين وصغار الصناع عن طريق التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها إلى أصحاب الصناعات الصغيرة . وفي عام ١٩٥٣ صدر قرار مجلس الوزراء بتكليف وزارة الشئون الاجتماعية بالإشراف على الصناعات الحرفية وقيامها على أساس تعاوني ، ثم تم إنشاء مشروع الصناعات الصغيرة في عام ١٩٦٣بالاتفاق مع منظمة العمل الدولية وصندوق معونة الأمم المتحدة ، وفي عام ١٩٧١ تم دراسة دمج البنك الصناعي في بنك الإسكندرية باعتباره مسئولاً عن تمويل النشاط الصناعي والحرفي ، وفي عام ١٩٧٦ تم إعادة البنك الصناعي للعمل وإنشاء جهاز الحرفيين وتقديم الدعم للصناعات الصغيرة (صالح ،٢٠١٨) .

مبادرة الصندوق الاجتماعي للتنمية (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة) :

تم إنشاء هذا الصندوق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بهدف الحد من الآثار الجانبية للخصخصة ، وبدأ العمل الفعلي في عام ١٩٩٣ بدعم من الدول الخارجية في شكل معونات للمشروعات الصغيرة ، ولقد ساهم منذ إنشاءه بدور فعال ومؤثر في تمويل الصناعات الصغيرة ، ويهدف الصندوق عن طريق البرامج والقروض التي يقدمها إلى الحد من مشكلة البطالة وخلق فرص عمل بتوفير فرص عمل دائمة ومؤقتة ، وتنمية المشروعات الصغيرة وبرامج تنمية المجتمع وبرامج التدريب والتشغيل التمويلي .

وفي الفترة من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠ نجح الصندوق في توفير ٦١٦ ألف فرصة عمل منها ٦٠٪ فرص عمل دائمة ، ٤٠٪ مؤقتة بمتوسط ٦٨ ألف فرصة عمل سنوياً ، منها ٤١ ألف دائمة ، ٢٧ ألف فرصة عمل مؤقتة ، بما يمثل ٦٥٪ من فرص العمل التي أتيحت على المستوى القومي . ثم تحول إلى جهاز تنمية المشروعات الصغيرة في أبريل ٢٠١٧ ، وقد قام الجهاز باستكمال مجهوداته السابقة وبلغ إجمالي ما تم إنفاقه حتى عام ٢٠١٨ مبلغ ٣٤,٥ مليار جنيه وفرت أكثر من ٤ مليون فرصة عمل .

مبادرة البنك المركزي المصري في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يأتي البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي ، ويعد من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام ، ويختص برسم وإدارة السياسة النقدية والمشاركة في إدارة السياسة المالية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة. وعن طريق إدارة الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني للبنوك وتحديد نسبة المحتفظ بها لديه ، يتوافر لدى البنوك فائض يمكن استخدامه في منح الائتمان .

وكذلك يمكن عن طريق استخدام بعض أدوات السياسة النقدية السيطرة على التضخم خلال فترة معينة ، واتباع سياسات معينة نحو أنواع معنية من القروض ، وتحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض ، وتحديد حصة معينة لكل نوع من القروض ، مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على القروض الموجهة إلى

أنواع أخرى ، وتحديد نسب معينة (حصص) من التمويل يتعين على البنوك تقديمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتأثير على البنوك فيما يسمي بالرقابة المباشرة على الائتمان .

ويقوم البنك المركزي المصري بدور فعال وجوهري في إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات المباشرة ، مثل حصص الائتمان – السقوف الائتمانية – ونسب الاحتياطي النقدي ، وكذلك إعفاء أنواع معنية من الإئتمان من نسب الاحتياطي لغرض تمويل أنشطة معينة ومنها التمويل طويل الأجل وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة .

وفيما يلي استعراض لأهم المبادرات التي قام بها البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

أولاً : مبادرة البنك المركزي المصري خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨ :

صدرت عن البنك المركزي عدة قرارات وتوجيهات تهدف إلى التأثير على الائتمان المصرفي سواء بالتوسع أو الانكماش . ففي مارس ٢٠٠١ صدر قرار البنك المركزي باستبعاد أرصدة الأنظمة الإدخارية ذات أجل ثلاث سنوات فأكثر من إجمالي الودائع التي تستوجب الاحتفاظ باحتياطي نقدي لها، ثم قام في سبتمبر ٢٠٠١بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من ١٥٪ إلى ١٤٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مما أدى إلى زيادة نسبة الموارد المتاحة للتوظيف إلى أكثر من ٢ مليار جنيه في ذلك الوقت(صالح ،٢٠١٨) .

ثانياً : مبادرة البنك المركزي المصري بالقرار رقم ٢٤٠٨ لعام ٢٠٠٨:

أقر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٨/١٢/١٦ مبادرة لتشجيع تمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تتضمن إعفاء البنوك التي تمنح قروضاً وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت المتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪ ، وذلك في حدود ما يتم منحه منها اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١ لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت .

كما تقرر إنشاء وحدة متخصصة بالمعهد المصرفي لخدمة البنوك في مجالات إعداد الدراسات والكوادر البشرية والفنية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء إدارات متخصصة لتقديم الخدمات المصرفية للشركات والمنشآت الصغيرة ، على أن لا يتعارض ذلك مع قواعد التمويل السليمة ، وعلى الأخص كيفية إعداد المستندات اللازمة والالتزام بمعايير الشفافية . بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لتطوير بنية الاستعلام الائتماني ، واقتراح التعديلات التشريعية والإجراءات التنفيذية اللازمة للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، بما ييسر حصولها على التمويل .

ثالثاً : مبادرة البنك المركزي المصري في ٢٠١٦/٢٠١٧ :

تعد بداية مشجعة لفتح مجالات للتمويل وتشجيع البنوك على توجيه المزيد من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وفتح مجالات جديدة أمام الشباب والحد من البطالة

وزيادة الدخل القومي . حيث قرر البنك المركزي منح الشركات والمنشآت الصغيرة تسهيلات إئتمانية بسعر عائد منخفض ٥٪ ، إلى جانب إلزام البنوك بتخصيص نسبة ٢٠٪ من محفظتها الائتمانية لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال ٤ سنوات من صدور التعليمات ، ودمج الشركات متناهية الصغر تحت بند الشركات والمنشآت الصغيرة في بند واحد للتسهيل ، وفي ٢٠١٧/٥/٢٣ تم إضافة التمويل من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى نسبة ٢٠٪ المشار إليها سلفاً .

كما تم رفع الحد الأقصى لحجم الأعمال للمنشآت متناهية الصغر إلى أقل من مليون جنيه ، والمنشآت الصغيرة من مليون إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه ، والمتوسطة من ٥٠ مليون حتى ٢٠٠ مليون جنيه . وبالنسبة للشركات الجديدة (حديثة التأسيس) تم رفع رأس المال المدفوع بالنسبة للمنشآت المتوسطة من ٥ مليون إلى ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ، ومن ٣ مليون إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعية . كما تم تقدير محفظة القروض المباشرة للشركات المتوسطة بنسبة ٥٢٪ يليها الصغيرة بنسبة ٤٢٪ ، وبذلك بهدف توسعة حجم الأعمال ليتيح لشركات أكثر الحصول على تمويل أكبر ، وبالتالي تحقيق قاعدة إنتاجية صناعية وتجارية أوسع ، بما يساهم في تحقيق فرص أكبر للنمو الاقتصادي .

وتستهدف رؤية مصر 2030 أن تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي قاطرة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر ، حيث أنه يمكن من خلال التوسع في هذه المشروعات توفير فرص العمل المرجوة ، والاستجابة للزيادة المتوقعة في الطلب المحلي والعالمي على السلع والخدمات، وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية ، مما يساهم في أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد مستقر وقادر على المنافسة وتحقيق نمو مستدام .

وقد أعلن البنك الدولي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business لعام ٢٠١٩ عن حصول جمهورية مصر العربية على المركز رقم ٧٦ على مستوى العالم في مؤشر ريادة الأعمال، وتقدمها في التصنيف الدولي بعدد ٨ مراكز مقارنة بالعام السابق نتيجة لتنفيذ العديد من الإجراءات الإصلاحية (الحداد ،٢٠١٨) ، ومن أهم هذه الإجراءات :

١- تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات ومنح التراخيص .
٢- تقديم تسهيلات إئتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض والتمويل اللازم لها .
٣- حماية حقوق المساهمين عن طريق إلزام الشركات بزيادة الشفافية لحماية صغار المستثمرين .
٤- تسهيلات في سداد الضرائب وتسوية حالات الإعسار .

القسم الرابع : دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم مشروعات ريادة الأعمال :

(أولاً) : المعيار المحاسبي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تضمنت معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥ إصدار معيار محاسبي خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتعتبر إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة والمنشورة (ذات الأغراض العامة) وفقاً لما جاء بمعيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من معالجات وإفصاح وعرض ، وقد أعد هذا المعيار طبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو ٢٠٠٩IFRS for SMEs ، باستثناء بعض المعالجات وهي :

١- القسم رقم (٥) : قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل .

حيث نص المعيار المحاسبي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر ، بل يتم إدراجها كتوزيع للربح وذلك تطبيقاً للمتطلبات القانونية ، مع مراعاة تأثير ذلك على القسم رقم (٢٨) الخاص بمزايا العاملين .

٢- القسم رقم (٢٠) : التأجير .

تم إعداد هذا القسم بالمعيار المصري بشكل يختلف عن القسم رقم (٢٠) بالمعيار الدولي ، وذلك لما احتواه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والخاص بالتأجير التمويلي في المادتين أرقام (٢٤ ،٢٥) من معالجات محاسبية ملزمة تختلف تماماً عن المعالجات السائدة دولياً ، حيث يحتفظ المؤجر في دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه ، بينما يقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها .

٣- القسم رقم (٢٥) : تكاليف الاقتراض :

حيث رأت لجنة المعايير الخروج عن المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في معالجة تكاليف الاقتراض ، حيث سمح المعيار المصري برسملتها عند توافر شروط الرسملة بدلاً من تحميلها كمصروفات كما نص المعيار الدولي .

وطبقاً للمعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، تعتبر منشأة صغيرة أو متوسطة الحجم أي منشأة تصدر قوائم مالية ذات أغراض عامة ، فيما عدا المنشآت الآتية (لا يسمح بتطبيق هذا المعيار عليها) :

(أ) المنشآت التي لها أو تسيطر على منشآت لها أوراق مالية (سواء في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين) مقيدة بأية بورصة أو في طريقها للقيد .

(ب) المنشآت الخاضعة لقانون القطاع العام أو قانون قطاع الأعمال العام .

(جـ) المنشآت التي تزاول أو تسيطر على منشآت تزاول لأى من الأنشطة التالية:

(١) البنوك . (٢) شركات التأمين .

(٣) التمويل العقاري . (٤) التوريق .

(٥) ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية .(٦) رأس المال المخاطر .

(٧) المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية . (٨) تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية .

(٩) السمسرة في الأوراق المالية . (١٠) صناديق الاستثمار .

(د) المنشآت التي يزيد مالها المستثمر عن مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري في أخر قائمة مركز مالي مفردة أو مستقلة ، ويتم حساب المال المستثمر بأي من الطرق الثلاثة التالية :

١) الأصول طويلة الأجل ± صافى رأس المال العامل
٢) مجموع صافى الأصول– الألتزامات المتداولة
٣) إجمالي حقوق المساهمين + الإلتزامات طويلة الأجل

وحيث أن الطرق الثلاثة السابقة لا تختلف محاسبياً لذا فمن المؤكد تساوي مبلغ المال المستثمر الناتج من كل منها .

(هـ) المنشآت التي يزيد دخلها عن مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري في أخر قائمة أرباح أو خسائر (دخل) سنوية منفردة أو مستقلة ، ويتضمن الدخل كل من الإيرادات والمكاسب كما يلي :

- الإيراد هو ما يتحقق في سياق الأنشطة العادية للمنشأة ، ويشار إليه بأسماء مختلفة مثل الإيرادات والمبيعات والأتعاب المكتسبة والفوائد المكتسبة وتوزيعات أرباح الأسهم المكتسبة و ريع حق الامتياز(الأتاوة) والإيجار ، ويظهر الإيراد في حساب الأرباح والخسائر.
- المكاسب هي بنود أخرى تتفق مع تعريف الدخل ولكنها لا تمثل إيراداً (على سبيل المثال أرباح بيع استثمارات – أرباح إعادة تقييم الاستثمارات – أرباح فروق العملة– أرباح بيع أصول ثابتة – أرباح بيع أصول غير ملموسة) وتظهر المكاسب في حساب الأرباح والخسائر أيضاً.

كما ينص معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنه إذا تقدمت منشأة – أو إحدى المنشآت التي تسيطر عليها – لقيد أوراق مالية لها أو إذا زاولت – أو إحدى المنشآت التي تسيطر عليها – أي نشاط من الأنشطة الواردة في الفقرة (جـ) ، يجب أن تتوقف المنشأة عن استخدام هذا المعيار من أول السنة المالية التي تم فيها طلب القيد أو بدأ مزاولة النشاط الوارد في الفقرة (جـ) ولا يجوز لهذه المنشأة الرجوع مرة أخرى لاستخدام هذا المعيار.

كما ينص المعيار على أنه إذا تجازو المال المستثمر في نهاية أي سنة مالية المبلغ المحدد في الفقرة (د) ، أو إذا تجاوز الدخل عن أي سنة مالية المبلغ المحدد في الفقرة (هـ) تستمر المنشأة في استخدام هذا المعيار للسنة المالية التالية (الأولى) ، وفي حالة استمرار هذا التجاوز في نهاية السنة المالية التالية (الثانية) تتوقف المنشأة عن استخدام معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من بداية السنة التالية (الثالثة) ، ولا يجوز لها الرجوع ثانية لاستخدام هذا المعيار.

ويحتوي معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة أنواع من إجراءات التبسيط بالمقارنة بمعايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وهي :

(أولاً) لم يتناول المعيار بعض الموضوعات التي وردت في المعايير الكاملة ، وذلك لعدم ملاءمتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وهي :

- نصيب السهم في الأرباح. – القوائم المالية الدورية .
- المعالجة الخاصة بالأصول المحتفظ بها لغرض البيع. – التقارير القطاعية .

(ثانياً) لم يسمح المعيار لبعض المعالجات البديلة المسوح بها في المعايير الكاملة والاكتفاء بالمعالجات البسيطة التي تناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

(ثالثاً) تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس الواردة في المعايير الكاملة بالنسبة لبعض البنود، مثل :

(١) الأدوات المالية :

- حيث نص المعيار المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن الأدوات المالية التي تنطبق عليها شروط خاصة تقاس بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة، وتقاس جميع الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- وضع المعيار مبدأ مبسط لعملية الاستبعاد من الدفاتر .
- تم تبسيط متطلبات المحاسبة عن التغطية بما في ذلك عمليات الحساب التفصيلية ، وذلك بما يتلاءم مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم .

(٢) الشهرة والأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدد :

حيث نص المعيار على أن يتم دائماً استهلاكها على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة (وفي حالة عدم القدرة على تقدير العمر الإنتاجي المقدر بدقة وبدرجة من الثقة يتم استهلاكها على عشر سنوات) .

(٣) الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة :

نص المعيار على أن يتم قياسها بالتكلفة، وفي حالة وجود سعر منشور لها يتم قياسها بالقيمة العادلة

(٤) تكاليف البحوث والتطوير : نص المعيار على أن يتم الاعتراف بها كمصروفات .

(٥) الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة :

حيث نص المعيار المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن يتم دراسة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة الإهلاك للأصول الثابتة ، وفترة وطريقة استهلاك الأصول غير الملموسة فقط عندما تكون

هناك مؤشرات عن تغيرها تغيراً مؤثراً خلال الفترة من تاريخ آخر قوائم مالية (المعايير الكاملة كانت تتطلب دراسة سنوية) .

(٦) نظم المزايا المحددة :

نص المعيار المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على ما يلي بشأنها :

- يتم الاعتراف فوراً بكل تكاليف الخدمات الماضية في الأرباح والخسائر.
- يتم الاعتراف فوراً بكل المكاسب والخسائر الاكتوارية إما في الأرباح أو الخسائر أو ضمن عناصر الدخل الشامل الأخرى .
- لا تستخدم المنشأة طريقة الوحدة الإضافية المقدرة لقياس إلتزاماتها تجاه المزايا المحددة والمصروفات الأخرى المتعلقة بها إلا إذا كان من الممكن إجراء ذلك بدون تحمل تكلفة أو جهد لا داعي لهما.

(٧) لم يتضمن المعيار تبويب مستقل للأصول المحتفظ بها لغرض البيع.

وبدلاً من ذلك، يعتبر المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن الاحتفاظ بأصل لغرض البيع يعتبر مؤشراً على اضمحلاله.

(٨) معالجة الأصول الحيوية :

حيث نص المعيار المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن يتم استخدام نموذج القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر للأصول الحيوية عندما يمكن فقط تحديد القيمة العادلة لها بدون تحمل تكلفة أو جهد لا داعي لهما، وبدلاً من ذلك تستخدم المنشآت الصغيرة أو المتوسطة نموذج التكلفة – الإهلاك – الاضمحلال .

(٩) سداد حقوق الملكية عن طريق مدفوعات مبنية على أسهم:

حيث نص المعيار المحاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن يتم استخدام أفضل تقدير للإدارة لتقدير القيمة العادلة لحقوق الملكية المسددة كمدفوعات مبنية على أسهم وذلك لقياس المصروف إذا لم تكن أسعار السوق متوفرة .

(ثانياً) : الإرشاد المصري رقم (١٠٠٥) : الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة.

تتضمن معايير المراجعة المصرية مبادئ أساسية وإجراءات ضرورية بالإضافة إلى الإرشادات ذات الصلة التي تسري على مراجعة القوائم المالية لأي منشأة بغض النظر عن حجمها وشكلها القانوني وملكيتها أو هيكلها الإداري أو طبيعة نشاطها، وقد أدركت لجنة المعايير المصرية أن المنشآت الصغيرة أدت إلى إثارة عدد من اعتبارات المراجعة ، لذلك اشتملت المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى

الصادرة عام ٢٠٠٨ على الإرشاد رقم ١٠٠٥ الذي تناول شرح وتوضيح الاعتبارات الخاصة بمراجعة المنشآت الصغيرة ، وقد هدف هذا الإرشاد إلى وصف الخصائص المشتركة التي تتصف بها المنشآت الصغيرة ، بالإضافة إلى توضيح كيفية تأثير هذه الخصائص المميزة على تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشآت الصغيرة . ويتضمن هذا الإرشاد ما يلي:

(أ) مناقشة خصائص المنشآت الصغيرة.

(ب) إرشادات على تطبيق معايير المراجعة المصرية الصادرة على مراجعة المنشآت الصغيرة.

وغالباً ما يكون المدير المالك لمنشأة صغيرة بحاجة إلى مساعدة في إعداد السجلات المحاسبية والقوائم المالية ،لذلك رأت لجنة معايير المراجعة توفير مستوى من الإرشاد يحظى بقبول في كل عمليات المراجعة التي تتم في المنشآت الصغيرة ، مما يساعد مراقب الحسابات في ممارسة الحكم المهني وذلك فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة المصرية ، وعلى الرغم من ذلك لم يتم توفير إرشادات تفصيلية ذات طبيعة إجرائية حيث أن إصدار مثل تلك الإرشادات يمكن أن يعوق الممارسة السليمة للحكم المهني في عمليات المراجعة.

خصائص المنشآت الصغيرة :

وقد نص الإرشاد المصري رقم ١٠٠٥على أن مراقب الحسابات الخاص بأي منشأة يجب أن يقوم بمحاولة تكييف أسلوب المراجعة مع الظروف الخاصة بالمنشأة والمهمة ، حيث تختلف مراجعة المنشآت الصغيرة عن مراجعة المنشآت الكبيرة ، حيث أن عملية التوثيق في مراجعة المنشآت الصغيرة يكون أقل تعقيداً ، كما أن عمليات المراجعة في المنشآت الصغيرة عادةً ما تكون أقل تعقيداً أيضاً ويمكن أداؤها باستخدام عدد مساعدين أقل.

ومصطلح "منشأة صغيرة" الوارد في الإرشاد رقم ١٠٠٥ لا يقصد به فقط حجم المنشأة ولكن أيضا خصائصها النوعية ،ويمكن أن تشمل المؤشرات الكمية لحجم المنشأة مجموع الميزانيات و / أو الإيرادات و / أو عدد العاملين ، ولكن مثل تلك المؤشرات لا تكون حاسمة. ولذا فمن غير الممكن إعطاء تعريف مناسب للمنشأة الصغيرة في سياق كمي فقط. لذلك فإنه طبقاً لهذا الإرشاد ، فالمنشأة الصغيرة هي أي منشأة تتصف بما يلي:.

(أ) تتركز بها الملكية والإدارة في عدد صغير من الأفراد (غالباً ما يكون شخصمنفرد)

فعادةً ما يملك للمنشآت الصغيرة عدد قليل من الملاك ، وغالباً ما يكون مالك واحد. ويمكن أن يعين المالك مدير لإدارة المنشأة ولكن في أغلب الحالات يكون مشتركاً يومياً في إدارة المنشأة بشكل مباشر. وكذا الحال في حالة المنشآت الصغيرة غير محققة للربح ومنشآت القطاع العام ، على الرغم من وجود عدة أفراد غالباً ما يكون لهم مسئولية رسمية في المنشأة ، إلا أنه يمكن أن يوجد القليل من الأفراد مشتركين في إدارة المنشأة على أساس يومي.

و(ب) بالإضافة إلى توافر خاصية واحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

(١) وجود مصادر قليلة للدخل.

فغالباً ما يكون للمنشآت الصغيرة مدى محدود من المنتجات أو الخدمات وتعمل من خلال موقع واحد أو عدد محدود من المواقع ، ومثل تلك الخصائص تجعل من السهل على مراقب الحسابات الحصول على معرفة بالمنشأة وتسجيل تلك المعرفة و الاحتفاظ بها ، علي عكس ما هو قائم في المنشآت الأكبر حجماً.ويمكن أن يكون تطبيق العديد من إجراءات المراجعة مباشراً في تلك الظروف ، ويمكن أن توفر الإجراءات التحليلية أدلة مفيدة تقلل في بعض الأحيان من الحاجة إلى إجراءات تحقق أخرى ، وبالإضافة إلى ذلك غالباً ما تكون مجتمعات العينة في المنشآت الصغيرة محدودة ويسهل تحليلها.

أو(٢) إمساك سجلات غير معقدة .

حيث تكون المنشآت الصغيرة بحاجة إلى الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية الكافية لأية متطلبات قانونية أو تنظيمية ، وكذلك لتلبية احتياجات المنشأة بما فى ذلك إعداد القوائم المالية ومراجعتها، وبالتالي يكون النظام المحاسبي بحاجة لأن يكون مصمماً بطريقة توفر تأكد مناسب بشأن :.

(أ) أنه تم تسجيل جميع المعاملات وغيرها من المعلومات المحاسبية التي كان ينبغي تسجيلها.

و(ب) أن الأصول والالتزامات المسجلة في النظام المحاسبي موجودة بالفعل، ومسجلة بالمبالغ الصحيحة.

و(ج) أنه سيتم اكتشاف الغش أو الخطأ في معالجة المعاملات المحاسبية.

وتقوم أغلب المنشآت بتعيين عدد قليل من الأفراد ليكونوا مسئولين عن حفظ السجلات ، وبالتالي غالباً ما تكون وظائف حفظ الدفاتر والسجلات المحاسبية غير معقدة. ويمكن أن يكون حفظ السجلات غير مكتمل أو ضعيف مما يؤدي إلى خطر أكبر وهو إمكانية أن تكون القوائم المالية غير دقيقة أو غير مكتملة. لذلك تقوم بعض المنشآت بالاستعانة بمصدر خارجى لتسجيل بعض أو جميع سجلاتهم المحاسبية.

وفي معظم الأحيان ، تجد المنشآت الصغيرة أنه من الملائم استخدام حزم البرامج المحاسبية الجاهزة ،مع ضرورة اختبار هذه البرامج واعتمادها قبل البدء في استخدامها حتى توفر أساساً مناسباً لنظام محاسبي فعال ويمكن الاعتماد عليه.

أو(٣) رقابة داخلية محدودة ، بالإضافة إلى احتمالية تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

أن أنظمة الرقابة الداخلية المعقدة غالباً ما تكون غير ضرورية ولا مرغوب فيها في حالة المنشآت الصغيرة بسبب حجمها المحدود واعتباراتها الاقتصادية ، كما أن قلة عدد العاملين يحد من إمكانية تطبيق مبدأ فصل الاختصاصات بشكل ملائم . وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى في المنشآت الصغيرة جداً يمكن أن يتم تنفيذ درجة ما من فصل المهام أو شكل آخر من أنظمة الرقابة غير المعقدة ولكن الفعالة ، ويمكن أيضاً أن

يكون لأنظمة الرقابة الإشرافية التي يقوم المدير المالك بممارستها يومياً تأثير مفيد ، حيث يكون للمدير المالك مصلحة شخصية في حماية أصول المنشأة وقياس أداءها والتحكم في أنشطتها.

ويحتل المدير المالك مركز قيادي في المنشأة الصغيرة ، ومن ثم فإن الرقابة المباشرة للمدير المالك في اتخاذ جميع القرارات والقدرة على التدخل شخصياً في أي وقت لضمان الاستجابة الملائمة للظروف المتغيرة غالباً ما تكون خصائص هامة لإدارة المنشآت الصغيرة . كما أن ممارسة تلك الرقابة من المدير المالك قد تعوض ضعف إجراءات الرقابة الداخلية ، فعلى سبيل المثال في الحالات التي يكون فيها توزيع الاختصاصات محدوداً فى مجالات الشراء أو المصروفات النقدية ، تتحسن الرقابة الداخلية عندما يقوم المدير المالك شخصياً بتوقيع جميع الشيكات ، وعندما لا يكون للمدير المالك علاقة بذلك تزداد مخاطر حدوث الغش والأخطاء بواسطة العاملين ويصعب اكتشافها .

في حين أن نقص التعقيد في الرقابة الداخلية لا يشير في حد ذاته إلى خطر غش أو خطأ مرتفع ، فإنه يمكن إساءة استغلال المركز المسيطر للمدير المالك، حيث يمكن أن يكون لتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة تأثير عكسي هام على بيئة الرقابة في أي منشأة مما يؤدى إلى خطر متزايد متمثل في غش الإدارة أو تحريف هام في القوائم المالية ، على سبيل المثال يمكن أن يوجه المدير المالك الأفراد لتنفيذ عمليات صرف لم يكن من الممكن بصورة أو بأخرى تنفيذها في غياب المستندات المؤيدة.

لذلك فإن تأثير المدير المالك واحتمال تجاوزات الإدارة للرقابة الداخلية على عملية المراجعة يعتمد بدرجة كبيرة على نزاهة واتجاهات ودوافع المدير المالك ، وكما هو الحال في أية عملية مراجعة أخرى يقوم مراقب المنشأة الصغيرة بممارسة الشك المهني ، ولا يجب أن يفترض مراقب الحسابات أن المدير المالك غير شريف أو أن أمانته مشكوك فيها ، ويعتبر ذلك عنصراً هاماً يجب على المراقب أخذه في الحسبان عند تقييم خطر المراجعة وتخطيط طبيعة ومدى عملية المراجعة وتقييم أدلة المراجعة وتقييم مصداقية إقرارات الإدارة .

و يوفر الإرشاد المصري رقم ١٠٠٥ إرشادات وتوجيهات خاصة تتعلق بتطبيق معايير المراجعة المصرية على مراجعة المنشآت الصغيرة ، ويعتبر هذا الإرشاد مكملاً للإرشادات الموجودة في معيار المراجعة ذي الصلة ولا يكون بديلاً عنه ، كما أنه يضع في حسبانه الاعتبارات الخاصة المتعلقة بمراجعة المنشآت الصغيرة. ويقوم مراقب الحسابات من أجل المتطلبات الخاصة بمعايير المراجعة المصرية بالإشارة إلى معيار المراجعة المختص، وعندما ينطبق معيار مراجعة ، مبدئياً على مراجعة القوائم المالية للمنشآت الصغيرة، مع عدم وجود اعتبارات خاصة تؤخذ فى الحسبان عند أداء عملية مراجعة منشأة صغيرة لا يتم إعطاء إرشاد يخص هذا المعيار.

وفيما يلي أهم التوجيهات التي تضمنها الإرشاد المصري رقم ١٠٠٥بخصوص تطبيق معايير المراجعة المصرية على مراجعة المنشآت الصغيرة :

(١) بالنسبة لمعيار المراجعة المصري رقم (٢١٠) : شروط التكليف بعمليات المراجعة .

في العديد من الحالات لا يكون المديرين الملاك للمنشآت الصغيرة على دراية تامة بمسئولياتهم أو مسئوليات مراقبي الحسابات ، فعلى وجه الخصوص يمكن ألا يقدِّر المديرين الملاك أن القوائم المالية هي مسئوليتهم ، خاصة عندما يكون المدير المالك قد استعان بمصدر خارجي في إعداد القوائم المالية.

وتوضح الفقرة "٧" من معيار المراجعة رقم (٢١٠) أن أحد أهداف خطاب الارتباط هو توصيل المسئوليات الخاصة بكل من المدير المالك و مراقب الحسابات توصيلاً واضحاً ، وقد يرغب مراقب الحسابات في أن يضيف في خطاب الارتباط توقعات المراقب بالنسبة للحصول على إقرارات الإدارة المكتوبة وذلك فيما يتعلق بعملية المراجعة.

ويتطلب معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) "إقرارات الإدارة" من مراقب الحسابات أن يحصل على أدلة أن الإدارة تعترف بمسئولياتها الخاصة بالعرض العادل والواضح للقوائم المالية طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق و أنها قد اعتمدت القوائم المالية ، بينما تتطلب معايير مراجعة مصرية أخرى بعض الإقرارات المحددة. ويمكن أن يقوم المراقب بدراسة إضافة توضيح في خطاب الارتباط خاص بالأمور المتوقعة التي على أساسها سيتم الحصول على إقرارات الإدارة. ويوفر ذلك فرصة للمراقب لإجراء مناقشة مع المدير المالك في بداية المهمة بخصوص أسباب الحصول على مثل تلك الإقرارات وتأثيرها المحتمل على تقرير مراقب الحسابات في حالة عدم الحصول على مثل تلك الإقرارات ، والتي يمكن أن تساعد على تجنب نشوء مشكلة قرب انتهاء عملية المراجعة كما أنها ستساعد أيضا مراقب الحسابات على دراسة الدلالات الضمنية للمراجعة وإعداد التقارير في حالة إذا كان المدير المالك غير قادر على عمل الإقرارات اللازمة أو يرفض عملها

وفي بعض الحالات يمكن أن يحدد مراقب الحسابات أنه لن يكون ممكناً الحصول على أدلة مراجعة كافية لتكوين رأي على القوائم المالية بسبب أوجه الضعف التي يمكن أن تنشأ من خصائص المنشأة الصغيرة. وفي هذه الظروف يمكن أن يقرر المراقب عدم قبول المهمة أو الانسحاب من المهمة عقب قبوله لها. كما يمكن أن يقرر مراقب الحسابات الاستمرار في المهمة ولكن يقوم بإبداء رأي متحفظ أو يمتنع عن إبداء الرأي ، وعلى المراقب مراعاة الفقرة "١٦" من معيار المراجعة المصري رقم (٧٠١) "التعديلات على تقرير مراقب الحسابات" والتي تنص على أن المراقب لن يقوم عادة بقبول مهمة للمراجعة تكون فيها شروط المهمة قد تم صياغتها بشكل يجعل المراقب يعتقد بوجود حاجة للامتناع عن إبداء الرأي.

(٢) بالنسبة لمعيار المراجعة المصري رقم (٢٥٠): "مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم مالية".

يتطلب معيار المراجعة المصري رقم (٢٥٠) من مراقب الحسابات الحصول على تفهم عام للإطار القانوني و النظامي الذي تخضع له المنشأة ، وبخلاف تلك القوانين واللوائح التي ترتبط بصورة مباشرة بإعداد القوائم المالية ، يمكن أيضاً أن توجد قوانين ولوائح توفر إطار قانوني لإدارة المنشأة والتي تكون رئيسية بالنسبة لقدرة المنشأة على إدارة نشاطها.

وحيث أن أغلب المنشآت الصغيرة لها أنشطة غير معقدة فإن البيئة القانونية والتنظيمية التي تخضع لها تلك المنشآت الصغيرة تكون أقل تعقيداً من البيئة التي تعمل بها منشآت أكبر وأكثر تنوعاً. وبمجرد أن يقوم مراقب حسابات منشأة صغيرة بتحديد القوانين واللوائح الخاصة بالنشاط ذو الصلة ، يتم تسجيل تلك المعلومات بوصفها معلومات دائمة كجزء من معرفة المنشأة ويتم فحصها وتحديثها عند الضرورة في السنوات التالية.

(٣) بالنسبة لمعيار **المراجعة المصري رقم (٢٦٠) :"الاتصال مع المسئولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة"** .

حيث تتطلب الفقرة "٥" من معيار المراجعة المصري رقم (٢٦٠) من مراقب الحسابات تحديد الأشخاص الملائمين بالمنشأة المسئولين عن الحوكمة و الذين سيتم إبلاغهم بنتائج عملية المراجعة المتعلقة بالحوكمة ، ويمكن أن يكون هيكل الحوكمة في المنشأة الصغيرة غير محدد بصورة جيدة أو يكون هؤلاء المسئولون عن الحوكمة في منشأة صغيرة هم نفس الأفراد المسئولين عن إدارة المنشأة.

(٤) بالنسبة لمعيار المراجعة المصري رقم (٣٢٠): "الأهمية النسبية في المراجعة" .

تعرف "الأهمية النسبية" في "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" على النحو التالي: (تعتبر المعلومة هامة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التى يتخذها المستخدمين اعتماداً على تلك القوائم) ، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه ، وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يمدنا بنقطة بداية أو نقطة نهاية و ليست خاصية أو صفة نوعية يجب أن تتوافر فى المعلومات حتى تكون مفيدة .

و تحقيقاً لأغراض تخطيط عملية المراجعة يكون من الضروري بصورة عامة تقييم الأهمية النسبية من منظور كمي ونوعي ، وأحد أغراض هذا الحكم المبدئي بخصوص الأهمية النسبية يتمثل في تركيز انتباه المراقب إلى أكثر بنود القوائم المالية أهمية أثناء تحديد إستراتجية المراجعة. وفى ضوء عدم وجود أي إصدارات رسمية أو مهنية عن كيفية تقييم الأهمية النسبية من منظور كمي ، يقوم المراقب في كل حالة بتطبيق الحكم المهني في ضوء الظروف, وتتمثل أحد المناهج لتقييم الأهمية النسبية الكمية هي استخدام نسبة من رقم أساسي في القوائم المالية قد يكون:

- الربح أو الخسارة قبل الضريبة (معدلة "إذا كان مناسباً" بأية بنود غير عادية مثل مرتب المدير المالك).
- الإيراد / أو مجموع الميزانية .

وغالباً في حالة المنشآت الصغيرة ، لا يكون مشروع القوائم المالية متاحاً لمراقب الحسابات في بداية عملية المراجعة ، وفي هذه الحالة يستخدم مراقب الحسابات أفضل معلومات متاحة في ذلك الوقت ، ويمكن استخدام ميزان المراجعة للعام الجاري إذا كان متاحاً. وغالباً يمكن الحصول على تقدير للإيراد عن الفترة الجارية بصورة أسهل من الحصول على تقدير الربح (أو الخسارة) أو تقدير لمجموع الميزانية. وأحد الاتجاهات

الشائعة في الحكم الأولي على الأهمية النسبية يتمثل في حساب الأهمية النسبية على القوائم المالية التي تمت مراجعتها للعام السابق بعد تعديلها بأية أمور معلومة تتصل بالعام محل المراجعة.

كما نص الإرشاد المصري رقم ١٠٠٥ على أن تقييم الأهمية النسبية يمكن أن يكون بالنظر إلى المستويات التي تم تقييمها للأهمية النسبية في الأعوام السابقة والمستوى الطبيعي للنتائج. وبالإضافة إلى دراسة الأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية ككل ، يقوم المراقب بدراسة الأهمية النسبية في علاقتها بأرصدة الحسابات الفردية وفئات المعاملات والإفصاحات.

ومهما كان الأساس الذي يمكن أن يستخدم لتقييم الأهمية النسبية لأغراض التخطيط لعملية المراجعة ، يقوم المراقب بإعادة تقييم الأهمية النسبية عند تقييم نتائج إجراءات المراجعة. ويتم ذلك في ضوء الأرقام المتوقعة للنسخة النهائية من القوائم المالية ، بعد أخذ كل التسويات المتفق عليها والمعلومات التي تم الحصول عليها أثناء سير عملية المراجعة.

وعلى الرغم من أن الأهمية النسبية في مرحلة إعداد التقارير يتم حسابها في سياق كمي، فلا توجد قيمة أولية واضحة حيث يوجد مدى من القيم يقوم المراقب بممارسة الحكم في نطاقه. وبالنسبة للمبالغ التي تتعدى الحد الأقصى للمدى فتعتبر هامة أما بالنسبة للمبالغ التي تقل عن الحد الأدنى فيمكن أن تعتبر غير هامة ، وذلك على الرغم من أن أياً من الافتراضين يمكن إثبات عدم سلامته إذا تم تطبيق اعتبارات نوعية ، وعلى الرغم من أن التخطيط يمكن أن يكون مستنداً على تقييم كمي للأهمية النسبية ، فإن رأي المراقب سيضع في اعتباره ليس فقط المبالغ ولكن أيضا الطبيعة النوعية للتحريفات غير المعدلة التي لم يتم تسويتها فى القوائم المالية .

(٥) بالنسبة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٢٠): "الإجراءات التحليلية" .

يقوم مراقب الحسابات بتطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط للمراجعة، ويمكن أن تكون طبيعة ومدى الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمراجعة منشأة صغيرة مقيداً بوقت تشغيل المعاملات بواسطة المنشأة الصغيرة ، ونقص المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في هذه النقطة الزمنية ، ويمكن ألا يكون للمنشآت الصغيرة قوائم مالية دورية أو شهرية يمكن استخدامها في الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط. وكبديل لذلك يمكن أن يقوم المراقب بأداء فحص مختصر لدفتر الأستاذ العام أو غيره من السجلات المحاسبية التي يمكن أن تكون متاحة ، وفي العديد من الحالات يمكن ألا يكون هناك معلومات موثقة يمكن استخدامها لهذا الغرض ، ويمكن للمراقب الحصول على المعلومات المطلوبة من خلال المناقشة مع المدير المالك.

وغالباً ما تكون الإجراءات التحليلية وسيلة اقتصادية وفعالة للحصول على الأدلة التي يطلبها مراقب الحسابات، ويقوم المراقب بتقييم أنظمة الرقابة المتعلقة حول إعداد المعلومات المستخدمة في تطبيق الإجراءات

التحليلية ، وعندما تكون مثل تلك الأنظمة الرقابية فعالة يكون لدى المراقب ثقة اكبر في مصداقية المعلومات وبالتالي في نتائج الإجراءات التحليلية.

وفي بعض الأحيان يمكن أن يكون استخدام نموذج تنبؤي غير معقد فعالاً ، على سبيل المثال في حالة توظيف منشأة صغيرة لعدد معروف من العاملين بمعدلات أجور ثابتة طوال الفترة سيتمكن المراقب عادة باستخدام تلك البيانات من تقدير إجمالي تكاليف الأجور والمرتبات للفترة بدرجة عالية من الدقة ، مما يوفر أدلة مراجعة لبند جوهرى في القوائم المالية و يقلل من الحاجة لأداء اختبارات تفاصيل تتعلق بالأجور والمرتبات. أن استخدام مدى واسع من النسب التجارية المعترف بها (مثل هوامش الربح لأنواع مختلفة من منشآت التجزئة) غالباً ما يكون فعالاً في الإجراءات التحليلية لتوفير أدلة تدعم معقولية البنود المسجلة. ويمكن أن يكون مدى الإجراءات التحليلية في مراجعة منشأة صغيرة محدودا بسبب عدم توفر المعلومات التي تبنى عليها الإجراءات التحليلية.

وغالباً ما تكون الإجراءات التحليلية التنبؤية وسيلة فعالة لاختبار الاكتمال ، بشرط أن يمكن التنبؤ بالنتائج بدرجة معقولة من الدقة والثقة. ويمكن أن يشير الاختلاف عن النتائج المتوقعة إلى احتمالية الحذف الذي لم يتم اكتشافه بواسطة اختبارات التحليل التحقيقى. وعادةً ما تكون الإجراءات التحليلية التي يتم أداؤها في هذه المرحلة من المراجعة مشابهة جداً لتلك التي قد تستخدم في مرحلة التخطيط للمراجعة وتشمل ما يلي:

- مقارنة القوائم المالية للعام الحالي بالأعوام السابقة.
- مقارنة القوائم المالية مع أية موازنات أو توقعات الإدارة.
- فحص الاتجاهات لأي نسب هامة في القوائم المالية.
- دراسة ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بشكل مناسب أية تغييرات في المنشأة يكون المراقب على دراية بها.
- الاستفسار عن أية خصائص غير مفسرة أو غير متوقعة في القوائم المالية.

وعلى الرغم من ذلك ، توفر الأنواع المختلفة من الإجراءات التحليلية مستويات مختلفة من التأكد. فالإجراءات التحليلية التي ترتبط . على سبيل المثال . بتنبؤ إجمالي الدخل الإيجارى لمبنى مقسم إلى وحدات سكنية، آخذاً في الحسبان المعدلات الإيجارية وعدد الوحدات السكنية والوحدات الشاغرة ، يمكن أن يكون مصدراً مقنعاً جداً للأدلة، ومن ثم قد لا يكون هناك حاجة لإجراء إختبارات التفاصيل للحصول على مزيد من الإثبات. وبخلاف ذلك يمكن أن يكون حساب ومقارنة الهوامش كوسيلة لتأكيد الإيراد ، مصدراً للأدلة أقل إقناعاً ولكنه يمكن أن يوفر تأييدا مفيداً لو استخدم مع إجراءات مراجعة أخرى.

(٦) بالنسبة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٣٠): " المراجعة بالعينة ووسائل الاختبار الأخرى" .

حيث يوجد العديد من الطرق لاختيار البنود وإجراء الاختبارات ، وتمثل اعتبارات الكفاءة والفاعلية الأساس في اختيار مراقب الحسابات للأسلوب المناسب ، وتتمثل الوسائل المتاحة للمراقب فيما يلي:

(أ) اختيار جميع البنود (١٠٠% فحص) أو(ب) اختيار بنود محددة أو(ج) المراجعة بالعينة.

وحيث أن مجتمعات العينات الصغيرة التي تتواجد عادة في المنشآت الصغيرة قد تجعل من الممكن اختبار الأتي ١٠٠% من مجتمع العينة،أو ١٠٠% من جزء من مجتمع العينة ، على سبيل المثال: جميع البنود التي تتعدى مبلغ محدد ، أو تطبيق الإجراءات التحليلية على رصيد المجتمع إذا كان هاماً.

وعندما لا يتم استخدام الطرق المذكورة أعلاه للحصول على أدلة المراجعة ، يقوم المراقب باستخدام الإجراءات التي تتعلق بعينة المراجعة وهي نفس المبادئ الأساسية التي تتطبق على كل من المنشآت الصغيرة والكبيرة ، ويقوم المراقب باختيار بنود العينة بطريقة تجعل من المتوقع أن تكون تلك العينة ممثلة للمجتمع.

(٧) بالنسبة لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٤٥): "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها " .

حيث أنه طبقاً للفقرة "٤" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) ، تكون الإدارة مسئولة عن عمل قياسات و إفصاحات القيمة العادلة الواردة في القوائم المالية ، كما أن الإدارة أيضا تعتبر مسئولة عن وضع إجراءات محاسبية وإجراءات لإعداد التقارير المالية لتحديد قياسات و أفصاحات القيمة العادلة واختيار طريقة التقييم المناسبة وتحديد ودعم أية افتراضات هامة مستخدمة بالصورة المناسبة وإعداد التقييم و التأكيد على أن العرض والإفصاح لقياسات القيمة العادلة تتفق مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق فى المنشأة.

كما أنه طبقا للفقرة "١١" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥)، فى بعض الحالات يمكن أن يكون قياس القيمة العادلة وبالتالي الإجراءات المعدة من قبل الإدارة لتحديد القيمة العادلة بسيطة و موثوق فيها، و مثال لذلك أن تكون الإدارة قادرة على الرجوع إلى الأسعار المعلنة لتحديد القيمة العادلة للأوراق المالية القابلة للتداول التي تحتفظ بها المنشأة ، و مع ذلك فإن بعض قياسات القيمة العادلة تكون أكثر تعقيداً من غيرها بشكل متأصل وترتبط بعدم تأكد متعلق بحدوث لأحداث مستقبلية أو نتائجها ، وبالتالي فإن الإفتراضات التي تبنى على أساس الحكم الشخصي يجب أن تتم كجزء من عملية القياس.

وقد لا يملك المدير المالك لمنشأة صغيرة الخبرة اللازمة لأداء المسئوليات المشار إليها في الفقرة "٤٣" لقياسات القيمة العادلة وذلك بخلاف تلك التي تستند على الأسعار المعلنة. ويدرك المراقب أن استخدام عمل خبير، مثل مثمن مستقل ، يمكن أن يشكل تكلفة كبيرة بالنسبة للمنشأة الصغيرة. ومع هذا يوصي المراقب المدير المالك باستخدام عمل خبير إذا استلزمت الظروف ذلك .

وتتطلب الفقرة "٦٣" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) من المراقب الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة تتعلق بمعقولية الافتراضات الهامة ، بما فى ذلك ما إذا كانت تعكس بصدق نية الإدارة وقدرتها على تنفيذ بعض طرق العمل المحددة نيابة عن المنشأة متى كانت ذات صلة بقياسات و إفصاحات القيمة العادلة. ونظراً للأسباب الموضحة في الفقرة "٤٥" قد يرى المدير المالك انه ليس من الممكن توفير الإقرار المطلوب ، إلا أن مسئولية عمل قياسات القيمة العادلة والافصاحات الواردة في القوائم المالية يقع على

المدير المالك. وإذا رفض المدير المالك توفير الإقرار المطلوب، فإن ذلك يمثل قيداً على نطاق المراجعة وفي هذه الحالة يقوم المراقب بإبداء رأي متحفظ أو يمتنع عن إبداء الرأي.

(٨) بالنسبة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٥٠): "الأطراف ذوي العلاقة" .

حيث أنه غالباً ما تقع معاملات هامة بين المنشأة الصغيرة والمدير المالك أو بين المنشأة الصغيرة والمنشآت ذات الصلة بالمدير المالك ، ونادراً ما يكون للمنشآت الصغيرة سياسات رشيدة وقواعد منظمة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وبالإضافة لذلك يمكن ألا يفهم المدير المالك تعريف الطرف ذو العلاقة فهماً صحيحاً، خاصة عندما تعتبر المعايير المحاسبية الخاصة بذلك بعض العلاقات ذات صلة والبعض الآخر غير ذلك ،لذلك فإن توفير إقرارات الإدارة فيما يتعلق باكتمال الإفصاح يستلزم بعض التفسيرات التي يقدمها مراقب الحسابات عن التعريف الفني للطرف ذو العلاقة.

ويقوم مراقب حسابات المنشأة الصغيرة عادةً بأداء إجراءات تحقق عند تحديد الأطراف ذوي العلاقة ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة ، وعلى الرغم من ذلك إذا قام المراقب بتقييم خطر معاملات أطراف ذوي علاقة لم يتم الإفصاح عنها على أنه منخفض فلا داعي لأداء إجراءات تحقق مكثفة ، وغالباً ما يعمل المراقب كمراقب حسابات لمنشآت أخرى مرتبطة بالمنشأة الصغيرة الأمر الذي يمكن أن يساعده في تحديد الأطراف ذوي العلاقة.

و يمكن أن تساعد معرفة المراقب العميقة بالمنشأة الصغيرة على تحديد الأطراف ذوي العلاقة ، والتي تكون في العديد من الأحيان مع المنشآت التي تقع تحت سيطرة المدير المالك ، ويمكن أن تساعد تلك المعرفة أيضاً مراقب الحسابات في تقييم ما إذا كانت معاملات الأطراف ذوي العلاقة يمكن أن تكون قد حدثت دون أن يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة.

(٩) بالنسبة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٦٠): "الأحداث اللاحقة" .

حيث أنه ليس من المعتاد بالنسبة للمنشآت الصغيرة أن يطلب منها إعداد تقرير بعد مدة وجيزة من نهاية الفترة المحاسبية، وغالباً ما يمر وقت أطول بين نهاية الفترة وقيام المدير المالك بالمنشآت الصغيرة باعتماد أو توقيع قوائمها المالية عنها في المنشآت الكبيرة، وبالتالي تكون الفترة التي يجب أن تغطيها إجراءات المراقب المتعلقة بالأحداث اللاحقة أطول عند مراجعة منشأة صغيرة مما يتيح فرصة اكبر لحدوث أحداث لاحقة من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية. ويتطلب معيار المراجعة المصري رقم (٥٦٠) من مراقب الحسابات أداء إجراءات لتغطية الفترة بأكملها من نهاية الفترة وحتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

وتعتمد إجراءات الأحداث اللاحقة التي يقوم مراقب حسابات المنشأة الصغيرة بأدائها على المعلومات المتاحة، وعلى وجه التحديد ، المدى الذي تم به تحديث السجلات المحاسبية منذ تاريخ نهاية الفترة. وعندما تكون السجلات المحاسبية غير محدثة ولا تكون محاضر اجتماعات المديرين معدة، فيمكن أن تأخذ الإجراءات

التى يقوم بها المراقب قى هذا الشأن شكل الاستفسار من المدير المالك ويتم تسجيل إجابات المدير المالك وفحص كشوف حسابات البنوك.

وتعطي الفقرة "٥" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٦٠) أمثلة على بعض الأمور التي يمكن أن تكون ملائمة للمراقب ليقوم بدراستها في سياق تلك الاستفسارات ،ويمكن لمراقب الحسابات اعتماداً على الظروف أن يدرس مدى ضرورة أن يغطي خطاب التمثيل الأحداث اللاحقة ، وعادةً ما يؤرخ خطاب التمثيل في نفس يوم تقرير مراقب الحسابات مغطياً بذلك الفترة بأكملها منذ نهاية الفترة.

كما يحدث في العديد من المنشآت الصغيرة ، إذا تم عقد الاجتماع العام السنوى مباشرة بعد تاريخ الاجتماع الذي يتم فيه اعتماد أو توقيع القوائم المالية ، فلا تتطلب الفترة الواقعة بين الاثنين أي اعتبارات منفصلة من قبل مراقب الحسابات حيث أن تلك الفترة تكون قصيرة جداً. أما في حالة إذا علم المراقب بحقيقة تؤثر على القوائم المالية تأثيراً هاماً ، يقوم المراقب في تلك الحالة بدراسة ما إذا كانت القوائم المالية تتطلب تعديلاً ، ويجب أن يقوم بمناقشة هذا الأمر مع الإدارة كما يتخذ الإجراء المناسب للظروف القائمة.

(١٠) بالنسبة لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠): " الاستمرارية" .

حيثنجد أن حجم المنشأة يؤثر على قدرتها على تحمل الظروف الصعبة ، فيمكن أن تستجيب المنشآت الصغيرة بسرعة لفرص النجاح ولكنها قد تفتقد الاحتياطيات لدعم عملياتها. ويتطلب معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) أن يدرس مراقب الحسابات ما إذا كانت هناك أية أحداث أو ظروف من شأنها أن تثير شكاً جوهرياً يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار، وتتضمن الظروف التي لها صلة محددة بالمنشآت الصغيرة مخاطر احتمال توقف البنوك والمقرضين الآخرين عن دعم المنشأة ، أو إمكانية فقدان مورد رئيسي أو عميل هام أو موظف رئيسي، أو الخسارة المحتملة لحق التشغيل بموجب رخصة أو امتياز أو أي اتفاق قانوني آخر.

كما يقدم معيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠) إرشادات بشأن إجراءات المراجعة الإضافية التي يمكن أن تكون ذات صلة عندما يتم تحديد الأحداث أو الظروف التي من شأنها أن تثير شكاً جوهرياً يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار. ويمكن أن تشمل مثل تلك الإجراءات فحصاً للمستندات مثل التدفقات النقدية وتوقعات الربح. وعند مراجعة منشأة صغيرة لا يتوقع مراقب الحسابات عادةً أن يجد توقعات تفصيلية ترتبط بدراسة الاستمرارية. وعلى الرغم من ذلك يقوم المراقب بمناقشة وضع المنشأة مع المدير المالك ، وبخاصة تمويل المنشأة على المدى المتوسط والمدى الطويل ، ويقوم المراقب بدراسة تلك المناقشات في ضوء الوثائق المؤيدة ومعرفة المراقب بطبيعة النشاط ، كما يسعى المراقب للحصول على إقرار مكتوب من المدير المالك يتعلق بالأمور التي تم تحديدها.

وعندما تعتمد المنشأة الصغيرة بدرجة كبيرة في تمويلها على قرض من المدير المالك، قد يكون من المهم عدم سحب تلك الأموال. فمثلاً ، يمكن أن يعتمد استمرار منشأة صغيرة تعاني من ضائقة مالية على

تقديم المدير المالك قرض مساند للمنشأة لصالح البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية ، وفي مثل تلك الظروف يقوم المراقب بفحص الوثائق المستندية الملائمة الخاصة للتأكد من وجود قرض المدير المالك المساند. وعندما تكون المنشأة معتمدة على دعم إضافي من المدير المالك ، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بدراسة قدرة المدير المالك على الوفاء بالالتزامات بموجب ترتيبات الدعم ، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يطلب المراقب إقراراً مكتوباً من المدير المالك يؤكد فيه نيته وتفهمه لطبيعة الوضع .

(١١) بالنسبة لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٨٠): "إقرارات الإدارة" .

حيث تنص الفقرة "٦" من معيار المراجعة المصرى رقم (٥٨٠) على أنه عندما تتعلق إقرارات الإدارة بأمور هامة متعلقة بالقوائم المالية يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بما يلي :

(أ) الحصول على أدلة مراجعة موثقة من داخل أو خارج المنشأة.
و(ب) بتقييم مدى معقولية التأكيدات المقدمة من الإدارة و مدى اتساقها مع أدلة المراجعة الأخرى التي حصل عليها المراقب بما فيها الإقرارات الأخرى.
و(ج) دراسة ما إذا كان مقدمى الإقرارات على دراية تامة بهذه الأمور.

كما تنص الفقرة رقم "٧" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) على أن الإقرارات المقدمة من الإدارة لا يمكن أن تكون بديلاً لإجراءات المراجعة الأخرى ، وإذا لم يستطع المراقب الحصول على الأدلة الكافية فإن ذلك قد يشكل قيداً على نطاق عمل مراقب الحسابات ، وعليه أن يقوم بدراسة تأثيرات ذلك على تقريره. وعلى الرغم من ذلك ففي بعض الحالات قد يكون إقرار الإدارة هو دليل المراجعة الوحيد الذي قد يتوقع المراقب توفره بشكل معقول.

وفي ضوء الخصائص المحددة للمنشآت الصغيرة قد يجد مراقب الحسابات أنه من الملائم الحصول على إقرارات مكتوبة من المدير المالك خاصة باكتمال ودقة السجلات المحاسبية والقوائم المالية ، ويقوم المراقب بتقييم الإقرارات في ضوء نتائج إجراءات المراجعة الأخرى ذات الصلة ومعرفة المراقب بالنشاط وبالمدير المالك، كما يأخذ في اعتباره في بعض الظروف أنه سيكون من المعقول توقع توفر أدلة مراجعة أخرى. وتنخفض إمكانية حدوث سوء فهم بين المراقب والمدير المالك عندما يقوم المدير بتأكيد الإقرارات الشفهية كتابةً.

وبسبب طبيعة المنشآت الصغيرة، قد يكون من رأي المدير المالك عدم إمكان توفير بعض الإقرارات المحددة، وخاصةً بالنسبة للإقرارات المحددة في معايير المراجعة المصرية أرقام (٢٤٠) و (٥٤٥) و (٥٧٠) ،وفي هذه الحالة يجب على مراقب الحسابات مناقشة أسباب طلب مثل تلك الإقرارات وتأثيرها المحتمل على تقرير المراجعة مع المدير المالك في حالة عدم الحصول عليها ، كما يمكن أن يكون من المفيد مناقشة تلك الإقرارات مع الإدارة عند الاتفاق على شروط المهمة .

(١٢) بالنسبة لمعيار المراجعة المصري رقم (٧٢٠): "المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التى تمت مراجعتها" .

يجب أن يطلع مراقب الحسابات على المعلومات الأخرى لتحديد أوجه الاختلاف الهامة مع القوائم المالية التي تمت مراجعتها، وغالباً ما تشمل الأمثلة على "المعلومات الأخرى" المرافقة للقوائم المالية لمنشأة صغيرة تحليل الإيراد وبيان المصروفات التي غالباً ما تكون ملحقة مع القوائم المالية التي تمت مراجعتها وتقرير الإدارة لأغراض ضريبية.

القسم الخامس : خلاصة وتوصيات البحث .

خلاصة البحث :

هدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة وتحليل إلى أي مدى ساهمت معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في توفير المساعدة والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد القومي ، ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى عدة أقسام رئيسية ، حيث تناول القسم الأول مفهوم ريادة الأعمال وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وخلص هذا القسم إلى أن ريادة الأعمال هي عملية إنشاء واستغلال الفرص ، وتقوم بشكل أساسي على الإبداع والابتكار وتحمل المخاطر ، كما أنها تتطلب القدرة على إنشاء أو تصور شئ جديد ، سواء تقديم منتج جديد أو فتح أسواق جديدة ، أو تطبيق تقنيات جديدة في الإنتاج ، أوضع تصور لهيكل تنظيمي جديد .

واتضح أن فلسفة ريادة الأعمال قابلة للتطبيق على كافة المنشآت بمختلف أحجامها سواء الصغيرة أو الكبيرة ،كما أنها لا تقتصر فقط على إنشاء المشروعات الجديدة فحسب ، وإنما يمكن الاستفادة منها في تطوير منتجات وخدمات جديدة ، وتطبيق استراتيجيات وتقنيات مبتكرة لتطوير أنشطة المنشآت القائمة بالفعل .كما اتضح أن تطبيق مفهوم ريادة الأعمال بأبعادها القائمة على الابتكار والمبادرة وتحمل المخاطر لها أثر إيجابي على أداء منشآت الأعمال وتساهم في زيادة ربحيتها على المدى الطويل ، وذلك لأن تطبيق فلسفة ريادة الأعمال لا يؤدي فقط إلى تطوير المنتجات والخدمات ، وإنما يمتد لتطوير العمليات وسلاسل القيمة ونماذج الأعمال وجميع وظائف الإدارة .

وبالنسبة لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،اتضح وجود عدة تعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعايير والأسس التي يتم من خلالها تصنيف هذه المشروعات ، والتي تختلف من دولة لأخرى ، ومن أهمها عدد العاملين ، وحجم المبيعات ، وحجم رأس المال المستثمر ، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة . وبالرغم من تعدد هذه التعريفات إلا أنها تجتمع على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات يعمل بها عدد محدود من العمال ، وتكون عادةً في شكل منشآت فردية أو مشروعات عائلية ذات حجم صغير، و يتم إنشاءها برأس مال محدود.

وتناول القسم الثاني من البحث خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تواجهها ، وخلص هذا القسم إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهمية كبيرة لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ، وتساهم بشكل مؤثر في زيادة مستويات الدخل ومكافحة مشاكل البطالة والفقر التي تواجهها هذه الدول ، حيث أن هذه المشروعات تغطي مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية (صناعية، تجارية ، خدمية ، مقاولات) مما يجعلها قادرة على دفع عجلة الاقتصاد القومي خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي .

كما تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في التوظيف وخلق فرص العمل ، حيث أنها تقوم بتوفير حوالي٧٠% من فرص العمل ، وتنتج حوالي ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي على المستوى العالمي، كما أنها تؤدي دوراً هاماً في توفير السلع والخدمات للأسواق المحلية بأسعار تناسب محدودي الدخل ، وتساهم بشكل محوري في الحد من تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية ، ولها كذلك القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن .

ويعد نقص التمويل اللازم والعوائق البيروقراطية من أهم المعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى ضعف التصدير والصعوبات التسويقية التي تواجه منتجاتها نتيجة عدم ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل التوريد للمشروعات الكبرى على المستوى المحلي والعالمي ، والمنافسة التي تواجهها هذه المشروعات من المنتجات المستوردة أو منتجات الشركات الكبرى. كما توجد بعض المعوقات الأخرى مثل عدم توافر الموارد الكافية لمواكبة المستجدات المستمرة في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج الحديثة ، وعدم توافر المهارات الفنية المتخصصة لدى رواد الأعمال وافتقارهم إلى المهارات الأساسية في المحاسبة والإدارة والتسويق ، بالإضافة إلى ضعف الثقافة المجتمعية التي تدعم الاتجاه للعمل الحر وتشجيع الإبداع والابتكار والرغبة في تحمل المخاطرة .

كما تناول القسم الثالث من البحث تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وموقع مصر في المؤشر الدولي لريادة الأعمال ، وقد استعرض هذا القسم بعض المبادرات التي قام بها البنك المركزي المصري وجهاز دعم المشروعات الصغيرةبهدفتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة . كما خلصت الدراسة إلى تحسن ترتيب جمهورية مصر العربية في المؤشر الدولي لريادة الأعمال نتيجة لتنفيذها العديد من الإجراءات الإصلاحية المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات ومنح التراخيص ، وتقديم تسهيلات إئتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول

على القروض والتمويل اللازم لها ، بالإضافة إلى حماية حقوق المساهمين و إلزام الشركات بزيادة الشفافية لحماية صغار المستثمرين ، وتوفير تسهيلات ضريبية وتسوية حالات الإعسار .

أما القسم الرابع من البحث فقد تم تخصيصه لبيان دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم مشروعات ريادة الأعمال ، وقد استعرض هذا القسم جهود الدولة والمنظمات المهنية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار معيار محاسبي خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥ ، وذلك بما يتوافق مع المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ويتضمن هذا المعيار معالجات مبسطة تساهم في تسهيل إعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

كما اشتملت المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى على الإرشاد المصري رقم ١٠٠٥ الذي يهدف إلى توفير إرشادات وتوجيهات خاصة تتعلق بتطبيق معايير المراجعة المصرية على مراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا الإرشاد مكملاً للإرشادات الموجودة في معايير المراجعة ذات الصلة ولا يكون بديلاً عنها ، كما أنه يضع في حسبانه الاعتبارات الخاصة المتعلقة بمراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ورغم جهود الحكومة المصرية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن زيادة عدد هذه المشروعات يحتاج إلى بيئة تتوفر بها النزعة الريادية والاستعداد لتحمل المخاطرة وتحفيز الإبداع والابتكار وتشجيع العمل الحر حتى تنمو هذه المشروعات وتزدهر وتصبح قادرة على المنافسة .

مع ضرورة العمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال ودمجها في مناهج التعليم، وخاصة في مرحلة التعليم الجامعي،بهدف اكتشاف مواهب الشباب وتنمية قدراتهم ، وإعدادهم بشكل جيد ليكونوا رواداً للأعمال في المستقبل ، وذلك تماشياً مع الاتجاه العالمي حالياً نحو تطبيق نظم تعليمية حديثة تسعى إلى تحقيق التنمية بالاعتماد على اقتصاد المعرفة ، وذلك عن طريق دعم الأفكار الإبداعية الخلاقة ، وتوفير فرص عمل بعيداً عن الوظائف التقليدية ، مما يساهم في علاج مشكلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي ونهضة المجتمع .

توصيات البحث :

بناءً على ما توصل إليه البحث، يوصي الباحث بما يلي :

١. ضرورة العمل على توعية الشباب بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع .
٢. تشجيع القطاع المصرفي على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات بأسعار فائدة مناسبة وشروط ميسرة ، مع تخفيض رسوم المعاملات البنكية وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية .
٣. زيادة التركيز على دور البنوك المتخصصة في تمويل المشروعات خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض بآجال مختلفة وتقديم الدعم لها.

٤. تدعيم الثقة بين الحكومة و رواد الأعمال وتشجيع اندماج هذه المشروعات في القطاع الرسمي ، من خلال تقديم إعفاءات ومزايا ضريبية وتسهيلات ائتمانية متميزة لمشروعات ريادة الأعمال ، وإعطائها الأولوية لتوريد مشتريات واحتياجات الوحدات الحكومية .
٥. تطوير البنية التحتية و العمل على تسهيل الإجراءات اللازمة لاستخراج تراخيص إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة،و الحد من عوائق الروتين والبيروقراطية الحكومية .
٦. إنشاء قواعد بيانات شاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديد احتياجاتها ومساعدتها في تسويق منتجاتها وفتح أسواق وقنوات توزيع جديدة عن طريق المشاركة في المعارض المحلية والدولية .
٧. إعادة النظر في مناهج التعليم الحالية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع والتطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في التعليم التقني والتطبيقي.
٨. التركيز على أنماط التفكير الحديثة القائمة على الإبداع والابتكار ، وتطوير مهارات الخريجين وتنمية قدراتهم بما يوفر لديهم ميزة تنافسية تمكنهم من خلق فرص عمل لأنفسهم والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم .
٩. تقديم المساعدة والدعم الحكومي من خلال توفير مراكز متخصصة لتقديم خدمات الاستشارات ودراسات الجدوى المتخصصة لمشروعات ريادة الأعمال ، وتوفير آليات لربط ودمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإمداد الكبرى للشركات العالمية من خلال منح حوافز للمشروعات الكبرى التي تستخدم منتجات هذه المشروعات في مدخلاتها ، وخاصة إذا كانت هذه المنتجات بديلة لمدخلات مستوردة من الخارج .
١٠. تفعيل دور المؤسسات المتخصصة في دعم ورعاية رواد الأعمال ، وتوفير التدريب اللازم لهم لاكتساب مهارات العمل ، وتحفيز قدراتهم على الإبداع والابتكار واستغلال الفرص المتاحة ، ومساعدتهم في تخطيط الإنتاج وربطه باحتياجات السوق .
١١. تنمية خصائص الريادة الشخصية و زيادة مهارات الإبداع والابتكار لدى المديرين والعاملين بمختلف المؤسسات عن طريق عقد الدورات التدريبية وورش العمل لتشجيع الحوار المتبادل والمناقشات ، وتشجيع الابتكارات العلمية والتكنولوجية والحرص على تطبيقها باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.
١٢. إعداد خريطة شاملة للمشروعات ذات الأولوية في تحقيق التنمية المستهدفة والتي يمكن أن تتكامل رأسياً أو أفقياً مع المشروعات القائمة ، والتوسع في إقامة المدن الصناعية وتخصيص أراضي أو وحدات مجهزة لإقامة هذه المشروعات لضمان توافر الاعتبارات البيئية والصحية .

مراجع البحث

- استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠ ، ص٥٣-٥٥ .
- الحداد ، إيمان فاروق السيد . ٢٠١٨. دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة: حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة . المؤتمر الدولي السابع عشر لكلية التجارة – جامعة الإسكندرية بعنوان ريادة الأعمال لدعم القدرات التنافسية للمنظمات العربية في ظل اقتصاد المعرفة . ديسمبر ٢٠١٨ . ص١-٢٥ .
- الشريف ، هند ونجلاء محمد محسن .٢٠١٨. تصور مقترح لتفعيل التربية الريادية في التعليم الجامعي على ضوء اقتصاد المعرفة . المؤتمر الدولي السابع عشر لكلية التجارة – جامعة الإسكندرية بعنوان ريادة الأعمال لدعم القدرات التنافسية للمنظمات العربية في ظل اقتصاد المعرفة . ديسمبر ٢٠١٨ . ص١-٣٥.
- المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨.
- دليل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر .٢٠١٨. المركز المصري لدراسات السياسة العامة .
- راشد ، إسراء أحمد محمد ، رحاب محمد خليل . ٢٠١٨. دور الشمول المالي في تعزيز ريادة الأعمال في ضوء التجارب الدولية . المؤتمر الدولي السابع عشر لكلية التجارة – جامعة الإسكندرية بعنوان

ريادة الأعمال لدعم القدرات التنافسية للمنظمات العربية في ظل اقتصاد المعرفة . ديسمبر ٢٠١٨ . ص١-٢٥.

- شحاته ، ياسر السيد علي .٢٠١٨. تأثير فكر ريادة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات بالتطبيق على البنوك العامة بمدينة الإسكندرية . المؤتمر الدولي السابع عشر لكلية التجارة – جامعة الإسكندرية بعنوان ريادة الأعمال لدعم القدرات التنافسية للمنظمات العربية في ظل اقتصاد المعرفة . ديسمبر ٢٠١٨ . ص١-٥٦ .
- صالح ، رشدي صالح عبد الفتاح .٢٠١٨. مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي . المؤتمر الدولي السابع عشر لكلية التجارة – جامعة الإسكندرية بعنوان ريادة الأعمال لدعم القدرات التنافسية للمنظمات العربية في ظل اقتصاد المعرفة . ديسمبر ٢٠١٨ . ص١-٣٥ .
- معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ .

* Abd Latif, N. & Abdullah, A. & Jan, N. 2016 . A Pilot Study of Entrepreneurial Orientation towards Commercialization of University Research Products . Science Direct, Procedia Economics and Finance, 37, p. 93.
* Abosede, J. Fayose, J. & Eze, B. 2018. Corporate Entrepreneurship and International Performance of Nigerian Banks. Journal of Economics and Management, Nigeria, p.7 .
* Aidin, Salamzadeh and Ali Akbar Farjadian. 2014 . Entrepreneurial characteristics: Insights from undergraduate students in Iran . International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 21(2) , 25 – 40 .
* Alain, F. 2013. Personal views on the future of entrepreneurship education, Entrepreneurship & Regional Development: An International Journal, July (25) , P.7-8 .
* Arvin Tavakoli . 2013. Impact of Information Technology On the Entrepreneurship Development . Islamic Azad University, Advances in Environmental Biology, 7(8), P. 20-37.
* Badariah, H. & Abdul Rahim, A. & Mariana, U. 2016. The Effectiveness of the Entrepreneurship Education Program in Upgrading Entrepreneurial Skills among Public University Students . Science Direct, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 224, P.117 – 123.
* Busaya V. 2015. Global Challenges, Sustainable Development, and their Implications for Organizational Performance. Emerald Publishing Limited, European Business Review, 27(4) , Thailand.
* Chinyamurindi, W. 2016. A Narrative Investigation on the Motivation to become an Entrepreneur amongst A Sample of Black Entrepreneurs in South Africa: Implications for Entrepreneurship Career Development Education. Acta Commercial 16(1), p. 1–9 .
* Frohberger, B. & Voss, T. 2016. How A Company Can Successfully Implement Corporate Entrepreneurship: The Interrelations of Different Approaches. Master Thesis

* Haltiwanger, J., R. S. Jarmin, and M. Javier. 2010. Who Creates Jobs? Small vs. Large vs.Young . US Census Bureau Center for Economic Studies, P. 10-17.
* Hebert, Robert F. and Albert N. Link . 2011. A History of Entrepreneurship. International Journal of Business and Social Science , 2 (9) , Special Issue - May 2011 .
* Ijeoma, O. & Onuoha, B. 2018 . Corporate Entrepreneurship and Organizational Performance of the Banking Sector in Rivers State. International Journal of Advanced Academic Research | Social & Management Sciences, 4(5) , p. 170 .
* Kamariah, I. & Melati, A. & Omar, W. & Aziz, A. & Khairiah, S. Akhtar, C. 2015. Entrepreneurial Intention, Entrepreneurial Orientation of Faculty and Students Towards Commercialization, Science Direct, Procedia -Social and Behavioral Sciences, 181, P. 349.
* Kamatigam, C. 2017. Corporate Entrepreneurship: Exploring the role of leaders' supervision by means of employee creativity and innovation. Master Thesis, Oslo University.
* Kim, Y. & Ryu, M. 2017. Towards Entrepreneurial Organization: From the case of Organizational Process Innovation in Naver. Elsever, Procedia Computer Science, Korea, p. 664.
* Lubis, R. 2017. Assessing Entrepreneurial Leadership and the Law: Why are these Important for Graduate Students in Indonesia?. International Journal of Arts, P. 41–76.
* Mahmood, R., & Wahid, R. 2012. Applying Corporate Entrepreneurship to Bank Performance in Malaysia. Journal of Global Entrepreneurship, 3(1), P.68-82 .
* Munyoro, G., & Chaibva, M., & Langton, I., & Chenyika, W. 2017. The Role of Entrepreneurship in Sustaining Non Governmental Organizations' Operations in Zimbabwe:A Case Study of Harare. International Journal of Research in Business Management, 5(11) , P.131-152 .
* Ogunlana, F. 2018.The Role Of Entrepreneurship As the Driver of Economic Growth. Thesis, Centria University of Applied Sciences, Business Management, Finland , p.1 .
* Robert, F. Hebert and Albert N. Link . 2011. A History of Entrepreneurship, International Journal of Business and Social Science , 2 (9), Special Issue – May .
* Simon B. and Ken O'Neill. 2017. Understanding Enterprise : Entrepreneurs and Small Business , Macmillan education, 5th edition .
* Syed Ali Abbas . 2018. Entrepreneurship And Information Technology Businesses In Economic Crisis . The International Journal of Entrepreneurship And Sustainability Issues, March , P. 682-693 .
* Thomas M. Cooney . 2012 . Entrepreneurship Skills for Growth-Orientated Businesses . Report for the Workshop on 'Skills Development for SMEs and Entrepreneurship', Copenhagen, November .

* Vijayan, G. 2015. Education Coupled with Entrepreneurial Process Approach Towards Sustainable Development, Science Direct, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 147-177.
* Yunis, M, & El-Kassar, A & Abbas T, .2017. Impact of ICT-based Innovations on Organizational Performance: The Role of Corporate Entrepreneurship. Journal of Enterprise Information Management, 30 (1) , pp.122-141 .
* Yusuf, N. & Albanawi, N. 2016. The Role of Entrepreneurship in Economic Development in Saudi Arabia. Business and Economics Journal,7(1) , p.1 .